جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

مخاطر صيغ التمويل
في المصارف الإسلامية وسُبل مُعالجتها

إعداد

دكتور: ياسر حنفي عبدالفتاح يوسف
دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق- جامعة بنها
عضو الإدارة العامة للشئون القانونية بجامعة الأزهر
عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

العدد السابع

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م

مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وسُبل مُعالجتها

ياسر حنفي عبدالفتاح يوسف

عضو الإدارة العامة للشئون القانونية بجامعة الأزهر جامعة الأزهر

مدينة القاهرة جمهورية مصر العربية

البريد الالكتروني: Esamramadan٤١@gmail.com

مُلخص البحث

تُشير الأدبيات الاقتصادية إلى الدور الهام الذى تَلعبه المصارف الإسلامية في حفز عملية النمو الاقتصادي من خلال الأداء الكُفء لمَهام الوساطة المالية (Financial liaison) الاقتصادية المختلفة؛ وتوفير آليات إدارة المخاطر وتسوية المُعاملات. هذا؛ وتُواجه المصرفية الإسلامية العديد من التحديات (Challenges) والمخاطر في ظل العولمة المالية (Financial globalization). وفي ظل هذه التحديات؛ لابُد من تفعيل المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى التَحوُل إلى استراتيجية الشمول المالي بِشَكل فعال، والاتجاه نَحو اقتصاد مُتنوع، وابتكار أدوات وصيغ مالية حديثة، والدخول في مجال التكنولوجيا المالية الحديثة (Modern financial technology)، أي الذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence)، وتفعيل أدوات الهندسة المالية والاقتصاد الرقمي، واعتماد مبادئ حوكمة المصارف الإسلامية، والتَحوُل إلى مؤسسات مصرفية ذات بُعد اقتصادي واجتماعي وتنموي آخذاً في الاعتبار بُعد المسئولية الاجتماعية عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية:{ المصارف الإسلامية، النمو الاقتصادي، الوساطة المالية، العولمة المالية، الشمول المالي، التكنولوجيا المالية الحديثة، الذكاء الاصطناعي، الهندسة المالية، الاقتصاد الرقمي، الحوكمة، المسئولية الاجتماعية}.

Research Summary

" Risks of financing formulas in Islamic banks and ways of dealing with them "

Yaser hanfey abd elfath

Email: Esamramadan٤١@gmail.com

Abstract

Economic Literature indicates the important role of **Islamic banks** in stimulating the process of **economic growth** through the efficient performance of the functions of the various economic **financial intermediation** and risk management; and provide mechanisms for the settlement of transactions. This; **Islamic Banking** faces many **challenges** and **risks** in the **financial globalization**. In light of these challenges; must be the **guiding principles** of risk management in **Islamic banks**، as well as the transition to the **financial inclusion strategy** effectively، the trend toward a diversified economy، and inventing modern financial tools and formulas، and engage in the field of **modern financial technology** : **{ Artificial Intelligence }** ، activating the **financial engineering** tools and the **digital economy**، and the adoption of **principles** of **corporate governance** for **Islamic banks**، and banking institutions with **economic** and **social development** after taking into account **social responsibility** pursuant to the provisions of the sharia.

Key Words: **{** Islamic Banks، Economic growth، financial liaison، Financial globalization، Financial Inclusion، Modern financial technology، Artificial intelligence، Financial Engineering، Digital Economy، Governance، Social Responsibility **}**.

المقدمة:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن صناعة الصيرفة الإسلامية أصبحت صناعة مالية راسخة ومتطورة ولها دورها التنموي على الصعيدين العربي والدولي وتُعد تجربة مصـــرفية رائدة ومتميزة حيث شـكلت قطباً مالياً جاذباً للمصـارف العالمية في أنحاء العالم من خلال دور الوسـاطة المالية financial liaison حيث تقوم به المصارف بشكل فعال بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أفرزت الصناعة المصرفية الإسلامية **Islamic Banking** صيغ تمويل المشاركة والمضاربة والإجارة والمرابحة والسَّلم والاستصناع... وغيرها، هذا وتواجه المصرفية الإسلامية العديد من التحديات والمخاطر، كما يقوم النظام المالي الإسـلامي على مجموعة من الضـوابط التي تحكم المعاملات المالية وعلى أساسها تُحدد الأهداف والسياسات والاستراتيجيات، لذلك تُوضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهة المخاطر، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير الأداء وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تَنْبُع أهمية الدراسة من أنها تُوضح وتُحدد المخاطر التي تواجه صيغ التمويل الإسلامي وتحليل عواملها المختلفة في ظل الدور المتزايد الأهمية الذي تلعبه المصـــرفية الإسلامية في الأسواق العالمية وتجاوزها للكثير من المخاطر والتحديات العالمية وأهمية وضع استراتيجيات ملائمة للتغلب عليها مع وضع سياسات تتناسب مع تحديات المستقبل من أجل دعم الصيرفة الإسلامية وتحفيز النمو وتعزيز الأداء التنموي وأهمية دعم القدرة التنافسـية للبنوك الإسـلامية من خلال آليات الحوكمة والبحث والتطوير *(R&D)* والصيرفة الشاملة لتحسين مؤشرات الوساطة المالية وتعزيز الدور التنموي للقطاع المصرفي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق آليات ومعايير وتبنى استراتيجيات لمعالجة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ويتمثل هذا من خلال استعراض عدة محاور رئيسية على النحو التالي:

- إلقاء الضوء على المصارف الإسلامية وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي وأهم التحديات والمخاطر التي تواجهها.
- إمكانية تفعيل دور السلطات الإشرافية في مجال القرابة على المصارف الإسلامية.
- وضع استراتيجية لمعالجة المخاطر في المصارف الإسلامية من خلال المعايير الدولية لإدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي.

كما توضح الدراسة السياسات المقترحة لتعزيز الدور التنموي للمصارف الإسلامية مع استشراف آفاق المستقبل للصناعة المصرفية الإسلامية عن طريق التحديث التكنولوجي والابتكار المالي. وتهدف الدراسة إلى وضع آليات وأدوات الهندسة المالية والحوكمة المصرفية الفعالة والتأكيد على ضرورة تطوير وتفعيل السوق المالي وتعزيز استراتيجية الشمول المالي.

إشكالية الدراسة:

أدى التوسع في نشاطات المصارف الإسلامية وتنوع الخدمات المصرفية إلى ظهور بعض المخاطر، وبالتالي تدور إشكالية البحث في ظل زيادة المخاطر الناتجة عن التطورات المصرفية، لذلك توضح الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي طبيعة المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية؟
- ما هي وسائل التغلب على مخاطر صيغ التمويل؟

فروض الدراسة:

- في ظل البيئة التنافسية للمصارف الإسلامية تختلف وتتنوع المخاطر في البنوك الإسلامية تبعاً لنوع صيغة التمويل الإسلامية المستخدمة.
- استجابة خصوصية العمل المصرفي للتطورات الحديثة في القطاع المصرفي.

- مدى قدرة المصارف الإسلامية للتغلب على المخاطر وتوافقها مع المعايير الدولية يتوقف على تطور واستقرار ونجاح الجهاز المالي المصرفي.

محددات الدراسة:

تنحصر تلك الدراسة بالتركيز على أهم صيغ التمويل المعاصرة في البنوك الإسلامية والأكثر تطبيقاً. وهي تلك الصيغ الآتية (المضاربة، المشاركة، المرابحة، الاستصناع، الإجارة، السَّلم).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على أسلوبين للبحث العلمي في منهجية الدراسة وهما المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي.

- المنهج الوصفي: حيث يُقدم ذلك المنهج الوصفي الصورة العامة لمخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية وأنواعها وعرض استراتيجية سبل معالجتها وكذلك عرض السياسات المقترحة لتطور الصيرفة الإسلامية.

- المنهج الاستقرائي: تستند الدراسة إلى الرجوع لبعض الكتابات والدراسات السابقة والأدبيات التي تتضمن المبادئ الإرشادية والمعايير الدولية لمعالجة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، والاطلاع على بعض المصادر التي تتضمن الآفاق المستقبلية للصناعة المصرفية الإسلامية.

عينة الدراسة (ماليزيا- اندونيسيا):

أقسام الدراسة:

- القسم الأول: الإطار النظري للمصارف الاسلامية.
- القسم الثاني: استراتيجية معالجة المخاطر في المصارف الاسلامية.
- القسم الثالث: السياسات المقترحة لدعم القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية في مواجهة التحديات الراهنة وكآلية للحد من المخاطر.

القسم الأول

الإطار النظري للمصارف الإسلامية

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية تطوراً ملحوظاً ونمواً متزايداً، وأصبح التمويل الإسلامي واقعاً ملموساً تسعى إليه العديد من مؤسسات التمويل على المستوى المحلي والدولي[1].

لقد أصبح التمويل الإسلامي أسلوباً مهماً وقيمة مُضافة للكيان المصرفي العالمي، حيث تركزت الدراسات النظرية في المصرفية الإسلامية على صيغ التمويل الإسلامية ومدى توافق تلك الصيغ مع القوانين المُنظِّمة للأعمال المصرفية، وهي تُعد بمثابة الأدوات الافتراضية للمصارف التقليدية[2].

أولاً: السمات الأساسية للمصارف الإسلامية[3]:

تعتبر المصارف الإسلامية حدثاً متميزاً وحديثاً في المجتمع الإسلامي فهي تستمد مقوماتها من العقيدة الإسلامية وبالتالي فهي التطبيق العملي لفكر الاقتصاد الإسلامي لأنها تعمل على تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، لذلك تتسم المصارف الإسلامية بعدة سمات يمكن ذكرها على النحو التالي:

- تجميع الأموال وتوظيفها بما يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.
- التمسك بقاعدة الغُنْم بالغُرْم (الربح والخسارة)[4].

---

(١) مجلس الخدمات المالية الإسلامية ***IFSB***: "التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية"، الاصدار الخامس، كوالمبور، ماليزيا، ٢٠١٨، ص ١.

(٢) هشام محي الدين المسالخي" "دور المصرف الإسلامي بالمقارنة مع المصرف التقليدي"، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية، الفصل الأول، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص ٨.

(٣) أحمد فايز: "الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية وأثرها على عمليات التمويل"، مجلة دراسات، العدد ٦٢، الجزائر، ٢٠١٨، ص ١٤٩-١٥٧.

(٤) تُعرف (قاعدة الغُنم بالغُرم)؛ بأن التكاليف والخُسارة التي تَحدُث من الشيء تكون على من يَنتفع به شرعاً، حيث إن مَن ينال نَفع شيء يَجب أن يَتحمل ضرره مثل (نفقه العارية على المُستعير لأن منفعتها له، كما أن أجرة كتابة

- العمل على تحقيق التكافل الاجتماعي وعدالة التوزيع.
- ترتيب الأولويات وفق مقاصد الشريعة الإسلامية (الضروريات – الحاجيات– التحسينات)[1].

سند المُبايعة تُلزم المُشترى، لأن منفعة السند تعود عليه لا على البائع). وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- د. محمود محمد عبدالجواد عويس، " أثر تطبيق قاعدة الغُنم بالغُرم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في المُجتمعات "، مجلة كلية الآداب، العدد (١٧)، كلية الآداب، جامعة الفيوم، الفيوم، القاهرة، يناير، ٢٠١٨، صـ ٧٤٤ – ٧٧٤.

(١) تُعرف (الضروريات) بأنها ما يتوصل به إلى استمرارية الحياة وحفظ النفس من الهلاك، وهي آخر مقاصد التشريع الإسلامي، أو هي التي لابُد منها في قيام مصالح: ((الدين، الدنيا))، بحيث إذا فقدت لم تَجْر مصالح الدنيا على إستقامة بل على: ((فساد، تهارج، فوت حياة))، وفي الآخرة: ((فوت النجاة، النعيم، الرجوع بالخسران المبين)) .... بينما تُعرف (الحاجيات) بأنها كل ما يؤدي إلى التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب ؛ والتي إن لم تراع دخل على المكلفين الحملة، ((الحرج، المشقة))، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة، فهي مُكملة للأولويات الضرورية، وتساعد على إشباعها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وتؤدي إلى كلاً من: ((اليسر، السعة، احتمال مشاق التكليف)) ... بينما تُعرف (التحسينات) بأنها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب المدنسات التي تأنفها العقول الراجحة؛ وهي أمور راجعة إلى محاسن زائدة على أصل الأولويات الضرورية والحاجية، كما أن فقدانها ليس بأمر مخل أو ضروري أو حاجي، وإنما جرت مجرى التحسين والتزيين .... وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- الإمام الشاطبي، " الموافقات في أصول الشريعة "، دار المعرفة، الجزء الثالث، بيروت، لبنان، (١ / ٢٤٨)، صـ ١٤.
- الإمام الشاطبي، " الموافقات في أصول الشريعة "، المرجع السابق، صـ ١١.
- د. عبدالله عبد العزيز عابد، " مفهوم الحاجات في الإسلام وأثرها على النمو الاقتصادي"، حول مؤتمر " دراسات في الاقتصاد الإسلامي "، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد (١)، العدد (٢) جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٥، صـ ٢٢ – ٣٠.

كما أفرزت الصناعة المصرفية الإسلامية صيغ تمويل: المضاربة- المشاركة- الإجارة وعقود بيع المرابحة والسَّلم والاستصناع وغيرها، لذلك حرصت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتقديم خدماتها المصرفية وفق أحدث وسائل الاتصال المتقدمة وشبكات المعلومات المتطورة.

ثانياً: خصوصية العمل المصرفي الإسلامي[1]:

يُعد جذب الأموال والمُدَّخرات أحد أهم الأهداف السياسية للمصارف الإسلامية التي قدمت آلية وأوعية لجذب المدخرات تتناسب مع القواعد الشرعية التي قامت عليها لذلك تستند خصوصية العمل المصرفي الإسلامي إلى عدة نقاط أساسية ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- **المرجعية الشرعية:**

يتمثل الأساس العام الذي قامت عليه المصارف الإسلامية باعتماد الشريعة الإسلامية أساساً لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعاً لذلك، وهي بمثابة المرجعية التي تضمن عدم الانحراف عن الحدود الشرعية.

- د. هبة عبدالمنعم: "انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٣٥، صندوق النقد العربي *AMF*، الامارات، أغسطس، ص ٩-١٠.
- الإمام الشاطبي، "الموافقات في أصول الشريعة"، مرجع سبق ذكره، صـ ١٢.

(١) د. ماجدة أحمد شلبي: "التحول نحو النموذج المصرفي الاسلامي من أجل تعزيز الدور التنموي للجهاز المصرفي"، المؤتمر الدولي الثالث والعشرون، تحت عنوان الاقتصاد الإسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون، خلال الفترة من ١١-١٢ مايو ٢٠١٥، ص ٥.

- د. أحمد سفر: "العمل المصرفي الإسلامي- أصوله وصيغه وتحدياته"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٢١٩.

- **استبعاد التعامل بالفائدة:**

تَفرَّد المصـــرف الإسلامي بصفة تُميزه عن غيره من المصارف حيث لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، لاتباعه القاعدة الشرعية التي بُني عليها المصرف الإسلامي بالإضافة إلى طبيعة التقنيات التمويلية التي يطبقها من جهة أخرى.

- **قاعدة الغُنْم بالغُرمْ:**

اقتضت طبيعة العمل المصرفي الإسلامي والتي تقوم غالبية استثماراته على المشاركة في الربح والخسارة، لذلك فلا يجوز بالمصرف الإسلامي اشتراط الربح أو ضمانه من استثماراته عملاً بالقواعد الفقهية "الغُنْم بالغُرْم"، "الخراج بالضمان"، إضافة إلى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم "عن ربح ما لم يضمن"[1].

---

(١) يُعرف (الخَراج بالضَمان) بأنه كُل ما كان من ضَمان الإنسان في حال تَلفه، فإنه يَستحق غَلته بمُقابل ضَمانه له لو تَلف، فلو أنه اشـترى سَـيارة وقَبضـها، ثم بَانت مَعيبة، فله حَق الرَد بالعَيب، وليس للبَائع أن يُطالبه بالأجرة مُقابل الانتفاع بها خلال الفترة التي كانت في يَده، إذ لو تَلفت قَبل الرَد لكانت من ضَمان المُشترى، ولا رَجعة له على البَائع، فجَعل هذا مُقابل هذا ... وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- د. حمزة سـلامة نهار الغرير، د. قذافي عزات عبدالهادى الغنايم، " قاعدة الخراج بالضـمان وآثرها على الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية "، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد (٤٦)، العدد (١)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٩، صـ ٣٢٩ - ٣٤٠.
- محمد نوح على سلمان معابدة، " قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي "، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٨، صـ ١ - ٣٨٦.
- سـنن الترمذي: "باب كراهية بيع ما ليس عندك"، كتاب البيوع، الجزء الثالث، حديث رقم ١٢٣٤، اسناده صحيح، ص ٥٣٦.

- **المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية (١):**

تشير المسئولية الاجتماعية إلى التزام المصرفي الإسلامي بالبعد الاجتماعي، وكذلك المشاركة في بعض الأنشطة والبرامج المجتمعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية بهدف رفع الوعي الاجتماعي للأفراد وتحقيق التنمية الشاملة ***Comprehensive development*** .

لذلك تضطلع المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي من خلال التقنيات والابتكارات التي تُصدرها المؤسسات الداعمة للمصارف الإسلامية والتي أصدرت عدداً من المعايير التي تعالج تحديات المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية[٢]، بالإضافة إلى سعي المصارف الإسلامية للقيام بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتأسيساً على ذلك: يجب تمويل المشـــروعات الإنتاجية الحقيقية وتحقيق قيمة مضافة للقطاع الاقتصادي، وضرورة تبني المصارف الإسلامية منظومة متنوعة و شاملة من البرامج الاجتماعية في إطار اســتراتيجية تؤســس وتعمق ثقافة المســئولية الاجتماعية تتواكب مع متطلبات المجتمع لذلك

---

(١) د. رمضان الشراح: "المسئولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة"، دراســة قُدمت لورشــة العمل الخامســة لمركز الكويت للاقتصــاد الاســلامي بعنوان: "المســئولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية"، الكويت، يومي ٤-٥ نوفمبر ٢٠١٤، ص ١.

(٢) حســين ابراهيم كمال: "المســئولية الاجتماعية للمصــارف الإســلامية" اتحاد المصــارف العربية، العدد ٤٥١، بيروت، لبنان، حزيران/ يونيو، ٢٠١٨، ص ٥٧.

- رحمون رزيقة: "دور مبادئ الحوكمة والمسئولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسات: دراسة مؤسسة نفطال- بســكرة- الجزائرية"، مجلة مركز صــالح عبدالله كامل للاقتصــاد الإســلامي، المجلد ١٩، العدد ٥٧، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، ٢٠١٥، ص ٦٤.
- بن الحسن الهواري، مهدي ميلود: "المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات- دراسة حالة البنك الإســلامي الأردني"، الملتقى الثالث حول: منظمات الأعمال والمســئولية الاجتماعية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، وذلك يومي ١٤-١٥ فبراير ٢٠١٢، ص ٢-٥.

يتعين على المصارف الإسلامية تحديد الإطار العملي للمسئولية الاجتماعية وتطوير مجالات استثمارها في مواجهة التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المركز التنافسي لتلك المصارف.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية:

شهدت الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة العديد من التحولات والتغيرات والمستجدات والتحديات في ظل العولمة، والاتجاه نحو التقدم التكنولوجي المتلاحق في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصيرفة الالكترونية ومعايير لجنة بازل I II III للملاءة المصرفية وكفاية رأس المال ودعائم الصد، ووضع ضوابط دولية للحد من المخاطر.

وتتناول هذه الدراسة التحديات الدولية والمحلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية.

١- **معايير لجنة بازل *Basel Standards*:**

تشير أدبيات العمل المصرفي إلى تعدد المخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي، وقد تكلفت لجنة بازل في بنك التسويات الدولية بوضع المعايير والضوابط اللازمة لضبط أداء العمل المصرفي، ومن المقرر أن يتم الاعداد لتطبيق بازل III لتقوية قدرات المصارف في إدارة المخاطر ودعم قدراتها التنافسية. وتعزيز ركائز الاستقرار المالي والمصرفي وتطوير استخدام أدوات مالية مستحدثة في العمل المصرفي[1].

وبالرغم من ذلك يشكل اتفاق بازل II III فرصة وتحدياً في آن واحد بالنسبة للصناعة المصرفية الإسلامية، ذلك أن التحديات التي يطرحها أكبر من الفرص التي يحققها.

---

(١) د. نجوى سمك، د. سامي السيد: "اتفاقية بازل II وإدارة المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي- دراسة تطبيقية على الحالة المصرية"، سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، أغسطس ٢٠١٤، ص ٢٠.

ويثور التساؤل حول الرؤية المستقبلية لنجاح المؤسسات المصرفية الإسلامية في مواجهة هذا التحدي ومدى قدرتها على التكيف والمواءمة مع هذه المعايير الجديدة لبازل.

وهذه المعايير ستوجِد صعوبات وتحديات أمام المصارف الإسلامية وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- تدني التصنيفات الائتمانية للمصارف، حيث تقع الغالبية العظمى من المصارف ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية(١).
- اضطرار المصارف الإسلامية إلى احتجاز نسبة عالية من الأرباح بهدف زيادة رؤوس أموالها لتحسين نسبة كفاية رأس المال، وهذا يعني عدم توزيع نسبة من الأرباح على المساهمين.
- هذه المعايير لم تراع طبيعة وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي مما يزيد أعباء أوزان المخاطر.
- انخفاض ربحية المصارف الإسلامية نظراً لزيادة حجم الأموال المخصصة لتطوير التقنية المعلوماتية، وإعداد الكوادر البشرية للوفاء بمتطلبات هذه الاتفاقية.

لذلك يتعين على المؤسسات المالية الإسلامية أن تَعمدَ إلى جعل ممارسات إدارة المخاطر في صلب إستراتيجياتها وتحديث وتطوير نماذج إدارة المخاطر لديها والعمل على تنويع وتوسيع قاعدة أنشطتها وأن يتم تحديد موقف الفقهاء من التورق المصرفي ومدى شرعيته، خاصة وأن عمليات التوريق ***Securitization operations*** تعد أداة حيوية لتقليل المخاطر في سياق تطبيق المعايير المصرفية(٢).

---

(١) حمزة علي صبحي: "دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي بالتطبيق على المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٤١.

- محمد هاديان: "التقلبات الدورية ومدى تأثير مقررات بازل III على الخدمات المصرفية الإسلامية- دروس من التجربة الإيرانية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، السعودية، يوليو ٢٠١٧، ص ٣٤-٤٠.

(٢) محمد عبدالحميد عبد الحي: "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٤، ص ١٧١.

٢- **التطور المؤسسي وإعادة هيكلة النشاط المصرفي في المصارف الإسلامية:**

يتطلب إعادة هيكلة النشاط بما يتواكب مع تطورات الصناعة المصرفية الدولية اتخاذ عدد من الإجراءات والاصلاحات اللازم اتخاذها من أجل تعزيز نظام الحكم المؤسسي الكفء في المؤسسات المصرفية الإسلامية ومنها:

- تحسين وتقوية عمليات الإشراف والرقابة.
- التطوير والتحديث التكنولوجي لنظم المعلومات[١].
- تبادل الخبرات في مجال اعداد وتطوير شبكات المعلوماتية.
- تحقيق الاستقرار السياسي والمناخ الاقتصادي والتنافسي.
- تدعيم التوجهات الخاصة بالإفصاح والشفافية وحوكمة قطاع الأعمال.

٣- **الحوكمة وتطوير أنشطة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية[٢]:**

ينتج عن حوكمة الرقابة الشرعية داخل النظام المصرفي الإسلامي تحقيق الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية من خلال رقابة مصرفية أفضل وتحسين إدارة المخاطر، وتحقيق النمو، وتحسين القدرة التنافسية وكذلك النفاذ إلى الأسواق الاقليمية والدولية.

---

(١) صادق راشد الشمري: "أثر الحوكمة في معالجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف من جراء الديون المتعثرة" اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، بيروت، لبنان، مارس، ٢٠١١، ص ٤٣.

(٢) أمل محمد سلامة: "إدارة المعرفة ودورها في تطوير الأداء المؤسسي- لمراكز تكنولوجيا المعلومات من منظور طريق تنظيم المجتمع"، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ٥٩، مصر، ٢٠١٨، ص ١٤٥-١٧٥.

- أ. حسين عبدالمطلب الأسرج: "الحوكمة كمدخل لتنظيم وتطوير أنشطة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية"، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثاني، بيروت، لبنان، يونيو ٢٠١٤، ص ٢٠.

٤- **تحديد الصيرفة الإلكترونية(١):**

تمثل تحديات الصيرفة الإلكترونية من أهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التكلفة المرتفعة لمواكبة التكنولوجيا الحديثة مما يشكل عائقاً للعديد من المصارف خاصة وقد أصبح العمل المصرفي يعتمد بشكل متزايد على التحويل الإلكتروني للأموال.

٥- **افتقار المؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود سوق مالية إسلامية(٢) منظمة:**

يعد ذلك من أهم التحديات، حيث يساعد تفعيل السوق المالي الإسلامي المؤسسات المالية الإسلامية على الاستخدام الأمثل للموارد المالية، ويساعدها في نفس الوقت على تعبئة الأموال لذلك يتعين تضافر الجهود لمواجهة هذا التحدي من خلال الأسواق وعن طريق الإصدارات العامة للصكوك الإسلامية.

٦- **الفجوة التكنولوجية والافتقار للبحوث والتطوير *R&D*:**

يعد التطور التكنولوجي الركيزة الأساسية للنهوض بالعمل المصرفي الإسلامي كما أن عمليات البحوث والتطوير ***R&D*** التي تنفق عليها الكيانات الدولية العملاقة مليارات الدولارات لا تُلاقي نفس الاهتمام لدى المصارف الإسلامية.

---

(١) بلهادي عبدالقادر: "متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عملها: دراسة على عينة من البنوك"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١١، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٤٤٢-٤٥٠.

- قردي عبدالرحمن: "العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر الزبائن- مدينة قائمة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ٤٣، فلسطين، ٢٠١٨، ص ٢٧١-٢٨٠.
- عبدالباري مشعل: "إدارة السوق: معايير المنافسة"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ماليزيا، ٢٠١٨، ص ٦٤-٦٧.

(٢) أحمد رشاد مرداس: "شروط إنشاء السوق المالية الإسلامية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ٢٦، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، ٢٠١٨، ص ١٩٥-٢١٥.

٧- خضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعتها:

تعترض مسيرة تطور المصارف الإسلامية وتُحِد من توسعها بعض المعوقات ومن أهمها غياب التشـــريعات والقوانين الملائمة لطبيعة عملها، ويرجع السبب إلى القوانين والتشـــريعات التي تحكم العمل المصرفي للبنوك الإسلامية قد وضعت بالأساس لتنظيم عمل المصارف التقليدية.

رابعاً: مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية[١]:

يشتمل التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية على عدة صيغ مثل المضاربة، المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك والمرابحة للآمر بالشراء، الإجارة، السَّلم، الاستصناع وغيرها ويترتب على استخدام تلك الصيغ العديد من المخاطر منها مخاطر عدم التوافق الشرعي –المخاطر الائتمانية– مخاطر السيولة– مخاطر السوق– مخاطر التشغيل– مخاطر قانونية.

(أ) مخاطر عدم التوافق الشرعي: تتمثل السمة الرئيسية للمصارف الإسلامية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها، ولكن توجد عدة عوامل قد تُعرِّض الصيغ الإسلامية للمخاطر الشرعية أهمها مخاطر انخفاض ثقة المتعاملين مع المصـــــرف، عدم وجود متخصصين شرعيين، تعدد الآراء الفقهية.

(ب) المخاطر الائتمانية: تتعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الائتمانية وتنشأ نتيجة التأخر عن السداد في الوقت المحدد على النحو المتفق عليه تعاقدياً.

(ج) مخاطر الســيولة(٢): تعني عدم توفر الســيولة الكافية لدى البنك للوفاء بالتزاماته تجاه

---

(١) د. ماجدة أحمد شـــلبي: "التحول نحو النموذج المصـرفي الإســلامي من أجل تعزيز الدور التنموي للجهاز المصرفي المصري"، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٢) د. أسامة العاني، د. محمود الشويات: "إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية"، بحث قدم إلى المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، ٢٠١٥، ص ٨.

العملاء. وتنشأ مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية لعدم وجود مُقرض أخير لها نظراً لأن البنك المركزي يعمل بالمبادئ التقليدية لتلك البنوك.

(د) المخاطر التشغيلية: تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاح العمليات الداخلية مثل العنصر البشري- الأنظمة والأحداث الخارجية إضافة إلى الخسائر الناجمة عن عدم التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية.

(ه) مخاطر السوق(١): وتتمثل مخاطر السوق ***Market risk*** في الخسائر التي يتكبدها المصرف الإسلامي نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية وتظهر مخاطر السوق ***Market risk*** في المصارف الإسلامية في الأدوات التمويلية الإسلامية من خلال تملك المصرف للأصل سواء كان أصلاً حقيقياً (سلعة) أو أصلاً مالياً (أسهم).

(و) المخاطر القانونية: وهي المخاطر التي ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ أو التي ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات التي تحكم التزام العقود بها أو لعدم كفاية المستندات القانونية. وتتضمن المخاطر القانونية: عدم الالتزام بالضوابط الشرعية- عدم الالتزام بالمعايير الدولية.

❖ مخاطر مرتبطة بطبيعة صيغ التمويل الإسلامية:

توجد عدد من المخاطر المرتبطة بطبيعة صيغ التمويل الإسلامي: المضاربة- المشاركة- المرابحة- السَّلم- الاستصناع، وفيما يلي سيتم القاء الضوء على طبيعة المخاطر لكل صيغة من الصيغ:

---

(١) جرودي رندة، إيمان يوسفي: "إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني والعشرون، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٨٤.

١- مخاطر صيغة المشاركة وصيغة المُضاربة [١]:

يُعد عقد المضـاربة والمشـاركة من عقود الأمانة التي لا يتطلب الرهن والضـمانات، لذلك تتعرض لمخاطر مرتفعة نتيجة احتمال عدم السداد، ومع ذلك فإن ابتعاد المصارف عن هذه الصيغة يفقدها الاستفادة من ميزة تنويع المحفظة الاستثمارية، لذلك تنشأ المخاطر في صيغة المشاركة وصيغة المضاربة من عدة مشكلات يمكن إيجازها على النحو التالي:

- مشـكلة الأخلاق المعنوية ***Moral Hazard***: وهي ناتجة عن قيام العميل بإخفاء المعلومات عن المصرف القائم بالتمويل.

---

(١) تُعرف (صِـيغة المُضـاربة) بأنها اتفاق بين طَرفين، حيث يَبذُل أحدهما فيه ماله، ويَبذُل الآخر جهده ونَشـاطه في الإتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون رِبح ذلك بَينهما على حَسب ما يَشترطان من النِصف أو الثُلث أو الرُبع ..... وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- عائشة الأسود: "مخاطر التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية- الجزائر، ٢٠١٥، ص ٥٨.
- د. حسـن عبدالغنى أبو غدة، " التَمويل بالمُضـاربة في المُعاملات المالية المُعاصرة: عقد السَـلم والإسـتصـناع نَموذجاً "، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، المجلد (٢١)، العدد (٨٥)، المملكة العربية السـعودية، مايو، ٢٠١٠، صـ ٧ - ١٠١.
- د. جواد مريد، " عقد المُضـاربة: دراسـة نَقدية تَأصـيلية في ضُـوء القانون رقم ١٢.١٠٣ ومَنشـور والي بَنك المغرب رقم ١ / و / ١٧ "، مجلة القضـاء التجاري، المجلد (٧)، العدد (١١)، الناشر (أ/ زكريا العماري)، المغرب، ٢٠١٩، صـ ٧ - ٣١.
- عبدالوهاب احمد عبدالله هلال يوسـف صـالح: "مخاطر صـيغ التمويل الإسـلامي وأثرها على قرار التمويل- دراسـة من المصارف الإسلامية اليمنية"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ١١، العدد الأول، العراق، ٢٠١٦، ص ١٢٩.

Noraini Mohd. Ariffin "Somissmes on Murabahah Practices"، Journal of Islamic Economics، Banking and Finance، ٢٠٠٧.

- عبدالكريم أحمد قندوز: "إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية- مدخل الهندسة المالية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد التاسع، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٥.

● مشكلة سوء الانتقاء ***Bad selection***: وهي ناتجة عن تباين المعلومات المتاحة للمصرف عن العملاء.

● مشـكلة مخالفة شروط التمويل ***Violation of funding terms***: هي المخاطر التي يتعرض لها المصـــرف نتيجة قيام العميل بإنفاق الموارد المالية في غير أهدافها المخصصة لها.

● مشـكلة الإ طار القانوني***The legal framework***: تعني غياب الإ طار التشريعي والقانوني لتنظيم علاقة المصرف الإسلامي بالعميل.

٢- مخاطر صيغة المرابحة[(١)]:

وهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة استخدام صيغة المرابحة في التمويل الإسلامي مع العميل بسبب عدم الالتزام بالعقد مثل الوعد بالشراء أو بأي صورة أخرى وتنشأ المخاطر في صيغة المرابحة من عدة مصادر نوجزها فيما يلي:

● التخلف عن السـداد: تنشـأ هذه المخاطر من عدم وفاء العميل بالتزامه بدفع الأقساط المحددة في مواعيدها.

---

(١) تُعرف (صِيغة المُرابحة) بأنها؛ عَقد بيع يُحدد فيه ثَمن السِلعة مُتضمناً هَامش ربح مُتفقاً عليه، ويُمكن اعتماد (المُرابحة) في المُتاجرة بـ (السِلع) سواءً كانت المَحلية أو المُستوردة، ولا يَتم الشِراء إلا بَعد أن يُحدد المُتعامل المَادة التي يَطلُبها والمُصدر لِذلك .... وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- ***Noraini Mohd. Ariffin "Somissmes on Murabahah Practices"، Journal of Islamic Economics، Banking and Finance، ٢٠٠٧.***
- عبدالكريم أحمد قندوز: "إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية- مدخل الهندسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.
- د. عبدالله الزين النور، "صيغة المُرابحة: تَطبيقاتها وآثارها الاقتصادية في الفقه الإسلامي"، مجلة جامعة غرب كردفان للعلوم والإنسانيات، العدد (١٢)، جامعة غرب كردفان، السودان، ديسمبر، ٢٠١٦، صـ ١٢٩ – ١٥٠.

- الالتزام بالوعد: ويعتبر من المخاطر في حالة الأخذ برأي عدم إلزام العميل تنفيذ وعده بشراء السلعة.
- عدم مطابقة السلعة للمواصفات والرد بالعيب الخفي فهو يعتمد على طبيعة السلعة وتظهر في السلعة بعد حصول العميل عليها.

٣- مخاطر صيغة الإجارة[(١)]:

وهي المخاطر التي يتعرض لها أحد أطراف الإجارة سواء المصرف أو العميل لذلك تنشأ المخاطر في صيغة الإجارة من عدة مصادر نوجزها فيما يلي:

- تحمل المؤجر كل أعباء المخاطر: يتحمل المؤجر عند انشاء المشروع الاستثماري وعند شراء العين لتأجيرها كل الأعباء ومنها ضمان العين المملوكة وتحمل مخاطر القرار الاستثماري.
- توقف أعمال المستأجر: يمثل هذا النوع من صيغ الإجارة مخاطر شبه مرتفعة على المؤجر، خاصة في الاستئجار التشغيلي ويتوقف عند استعمال الأصل ويعيده مرة أخرى.

---

(٢) تُعرف (صِيغة الإجارة) بأنها؛ عَقد يَتم بِمُوجبه تَمليك مَنفعة مَعلومة لِأصل (عِين) مَعلوم من قِبل مَالكها لـــ (طَرف آخر) مُقابل عَوض (ثَمن) معلوم لـــ (مُدة مَعلومة). وقد عَرفها (القَانون الأردُني) بأنها تَمليك المُؤجر لـــ (المُستاجر) مَنفعة مَقصودة من الشيء المُؤجر مُدة مَعلومة مُقابل ثَمن مَعلوم .... وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- ***Sayed Abbas: "Operational Models for Ijarah Istisna"، Culture& Research Institution، ٢٠٠٨.***
- د. بن عوالي محمد الشريف، " الإجارة المُنتهية بالتَمليك: صيغة إستثمارية مُعاصرة "، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (٦١)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، يونيو، ٢٠١٧، صـ ٤٩ – ٥٦.

● احتمال تقادم الأصل تكنولوجيا: فمخاطر ملكية الأصل تُحوَّل إلى مؤجر الأصل الذي يقوم بإجارة خاصة في التأجير التمويلي.

٤- مخاطر صيغة السَّلم(١):

تعتبر صيغة السّلم نادرة التطبيق نظراً لارتفاع المخاطر و صعوبة تطبيقها وتنشأ المخاطر في صيغة السَّلم من عدة مصادر نوجزها فيما يلي:

● الكوارث الطبيعية: يعتبر النشاط الزراعي بطبيعته ذو مخاطر كارثية بسبب التغيرات المناخية.

● تذبذب الأسعار: وذلك بأن يتغير سعر السوق وقت تسليم المسلَّم فيه عن السعر السائد وقت إبرام العقد.

● تعذر تسلم المسلَّم فيه عند حلول الأجل: وهذا يرجع إلى مماطلة العميل وتعمده في إضاعة حقوق البنك- انخفاض حجم الإنتاج الزراعي لأسباب خارجة عن إرادة العميل.

● رغبة البنك بأن تؤول إليه سلعته لا يمكن التنبؤ بأسعارها مستقبلاً. ويعد تقبلها حسب ظروف العرض والطلب.

---

(١) تُعرف (صِيغة السُلم) بأنها؛ بَيع عَوض مَوصوف في (الذِمة) إلى (أجل مَعلوم) بـــ (ثَمن مُعجل)، وهو ما يَتفق مع ما ذَهب إليه كلاً من (الحَنفية، الحَنابلة) لِشِـــموليته على عناصر (عَقد السُـــلم)، وخُلوه من النَقص..... وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى:-

- عبدالله عناد عبدالله: "الإجراءات المحاسبية لبيع السَّلم والسَّلم الموازي ومتطلبات تطبيقها في المصارف العراقية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٦، العدد ١١٥، العراق، ٢٠١٤، ص ١٣٦.
- د. صالح بن أحمد بن عبدالعزيز الوشيل، " السُلم: دراسة فقهية مع التَطبيقات المُعاصرة "، مجلة الجمعية الفقهية السـعودية، العدد (٢٧)، الجمعية الفقهية السـعودية، جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، صـــ ٢٣٠ – ٢٩٧.

٥- مخاطر صيغة الإستصناع(١):

وتعني المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التمويل بصيغة الاستصناع لمشروع يُتفق عليه مع العميل، وتنشأ مخاطر صيغة الاستصناع من عدة مصادر نوجزها فيما يلي:

- فشل تسليم السلعة المستصنعة في الموعد المحدد.
- تراجع العميل عن اتمام العقد.
- عدم الوفاء بالالتزام للطرف الصانع بالوقت المحدد وعدم مراعاة الصانع بالبعد الأخلاقي.
- تخلف العميل عن السداد وهو على غرار ما يحدث في صيغة المرابحة حيث تنتهي صيغة الاستصناع بالمداينة.

---

(١) د. خديجة خالدي: "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، خلال الفترة من ١٨-٢٠ ديسمبر ٢٠١١، ص ١٤.

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ***AAOIFI***: "المعيار المحاسبي رقم ١١ للاستصناع والاستصناع الموازي، البحرين، ٢٠١٠، ص ٢٩٣.

القسم الثاني

استراتيجية معالجة المخاطر في المصارف الإسلامية

تعتبر إدارة المخاطر من أهم العمليات التي يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية الاهتمام بها، وإدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية وهي بمثابة الاجراءات التي تتبعها المؤسسات المالية بشكل منظم لمواجهة المخاطر، ويجب أن تتعامل إدارة المخاطر بطريقة منهجية مع جميع المخاطر[1]، لذلك سوف يتم القاء الضوء، لتلك الاستراتيجية من خلال الآتي:

الشكل (١)

مكونات نظام إدارة المخاطر

(١) مجلس الخدمات المالية *IFSB*: "الرقابة والضبط المؤسسي لإدارة فعالة للمخاطر المرتبطة بالمصارف الإسلامية"، المنتدى التنفيذي رفيع المستوى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، المركز الاعلامي، البحرين، ٢٠١٨، ص ١.

المصدر: أحمد عبد الحق: **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٤، ص٢٠

أولاً: المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

تهدف هذه المبادئ الارشادية إلى ضبط أداء المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات مالية إسلامية كما تحددها السلطات الإشرافية من قِبَل اللجنة الشرعية بالبنك الإسلامي للتنمية.

١- المبادئ الخاصة بإدارة الائتمان[١]:

لقد حدد معيار المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر أربعة مبادئ لإدارة مخاطر الائتمان تتمثل فيما يلي:

- المبدأ الأول: يجب أن يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية استراتيجية للتمويل: وذلك باستخدام أدوات تمويل متنوعة ومتفقة مع الشريعة الإسلامية.
- المبدأ الثاني: يجب أن تكون لدى المؤسسات المصرفية المنهجيات الملائمة لقياس مَواطِن التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن كل أداة تمويل إسلامي وإعداد التقارير عنها.
- المبدأ الثالث: يجب أن تقوم المؤسسات المالية بدراسة الحرص الواجب فيما يتعلق بالأطراف المتعامل معها قبل اختيارها أداة التمويل الإسلامية الملائمة[٢].

---

(١) Definition and profiles of credit Risk، "Guiding principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) offering only Islamic financial services". IFSB، ٢٠٠٥، P ١٣-١٤.

(٢)Principle ٢،١ (Credit Risk). "Guiding principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) offering only Islamic financial services"، IFSB، ٢٠٠٥، P ١٤-١٦.

٢- **المبادئ الخاصة بمخاطر الاستثمار(١):**

لقد حدد معيار المبادئ الارشادية اعتبارات التشغيل ضمن ثلاث مبادئ تشكل المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر الاستثمار:

- المبدأ الأول: يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية الاسلامية استراتيجيات ملائمة وإجراءات لإدارة المخاطر وإعداد التقارير بشأن خصائص الاستثمار بصيغ المضاربة والمشاركة.
- المبدأ الثاني: يجب أن تتأكد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بأن منهجياتها الخاصة بالتقييم ملائمة ومتناسقة، وأن تقوم بتقييم الآثار المحتملة لكيفية حساب الأرباح وتوزيعها.
- المبدأ الثالث: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تُحدد وتضع استراتيجيات تمديد واسترداد استثمارات المضاربة والمشاركة على أن يخضع ذلك لموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

٣- **المبدأ الخاص لاعتبارات التشغيل بمخاطر السوق(٢):**

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بوضع استراتيجية لمخاطر السوق تشمل مخاطر السوق المقبولة على أن يتم مراعاة الاتفاقيات التعاقدية وأن تضع إجراءات سليمة شاملة لإدارة مخاطر السوق.

---

(١) ***Principle ٢,٤ (Credit Risk). "Guiding principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) offering only Islamic financial services"، IFSB، ٢٠٠٥، P.٢١.***

(٢) ***Definition and profiles of credit Risk، "Guiding principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) offering only Islamic financial services". IFSB، ٢٠٠٥، P.٢٦-٢٧.***

- بوضياف جهاد: "إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦٦.

- مجمع الفقه الإسلامي ***(IFA)***: "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية- دراسة تحليلية نقدية"، الدورة العشرون، المجمع الفقهي الإسلامي ***(IFA)***، مكة المكرمة، السعودية، خلال الفترة من ٢٥- ٢٩ ديسمبر، ٢٠١٠، ص ٢.

٤- **المبادئ الارشادية لمعالجة مخاطر التشغيل:**

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار عمل شامل لتطوير وتنفيذ بيئة رقابية احترازية لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها، وكذلك يجب على المؤسسات المالية أن تجري مراجعات دورية لاكتشاف أوجه الخلل وكيفية معالجتها ومنها (عدم الالتزام بالشريعة- المخاطر الائتمانية).

٥- **المبادئ الارشادية لإدارة مخاطر السيولة:**

لقد حدد معيار المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر مبدأين لإدارة مخاطر السيولة.

- المبدأ الأول: يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية إطار ملائم لإدارة السيولة وإعداد التقارير عنها مع الأخذ بالاعتبار احتمالات تعرضها لمخاطر السيولة.
- تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية بتحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع قدرتها على توفير الموارد المالية من خلال إصدار الصكوك الاسلامية وغيرها من الأدوات المستحدثة التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحاء.

ثانياً: تطوير دور البنك المركزي في مجال الرقابة على المصارف الإسلامية[1]:

يلعب البنك المركزي دوراً هاماً في تقديم القروض للبنوك الخاضعة لرقابته عندما يتطلب الأمر كذلك، وذلك باعتباره بنك البنوك *Bank of Bank*، وهو بمثابة جهاز الوقاية للمصارف من الانهيار، وتتقاضى البنوك المركزية فوائد محددة سلفاً عن هذه القروض، وفي هذا الأطار يمكن

---

(١) د. ماجدة أحمد شلبي: "الصناعة المصرفية الاسلامية في ظل اقتصاديات السوق والتحديات الدولية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٨٩، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٦٤.

- د. أشرف محمد دوابة: "علاقة البنك المركزي بالبنوك الاسلامية- دراسة تطبيقية على مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٩٣، مصر، يناير ٢٠٠٩، ص ١٢٥.
- السعيد خامرة: "دور الأوراق المالية الاسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية- عرض التجربة السودانية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثالث، السودان، يونيو ٢٠١٧، ص ٣١-٣٥.

للبنك المركزي مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية من خلال إقراض المصارف الإسلامية عند حاجتها للسيولة قروضاً حسنة بدون فائدة مُقابل أن تُقرض هذه البنوك ذات القرض بنفس القيمة وبنفس المدة لاحقاً للبنك المركزي بدون فائدة ومن أهم وسائل دعم الرقابة المصرفية للبنك المركزي على المصارف الإسلامية:

(أ) **إصدار تشريعات ملائمة خاصة بالمؤسسات المالية:**

يتم إصدار التشريعات بهدف إيجاد معايير خاصة بها لتحديد وقياس مستوى نشاط هذه المؤسسات باعتبارها مستقلة تماماً عن المعايير التقليدية للبنوك التجارية.

(ب) **وسائل تفرضها طبيعة وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي:**

عندما تتعرض المصارف الإسلامية للعجز المالي *Financial deficit* يستلزم ايجاد الملجأ الأخير الذي يتناسب مع طبيعتها، وإيجاد البدائل التي تتوافق مع المصارف الاسلامية والتي يمكن الاشارة اليها على النحو التالي:

- تقديم التمويل للمصارف الإسلامية على أساس عقد المضاربة.
- تقديم التمويل للمصارف الإسلامية على أساس عقد المشاركة.
- تقديم التمويل للمصارف الإسلامية كقرض حسن.
- يتم تخصيص نسبة مناسبة من أرصدة حسابات الاستثمار.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأنه يتعين على البنوك تطوير الدور الرقابي على المصارف الاسلامية واستيعاب خصوصية العمل المصرفي الاسلامي والأدوات التمويلية المستخدمة وكذلك تطبيق أساليب رقابية أكثر فعالية لتحقيق الاستقرار المالي *Financial Stability* ، لأنها ستساعد المصارف الاسلامية على تفعيل الأدوات التمويلية المعتمدة على المشاركة والمضاربة مما يؤدي إلى السيطرة على المعروض النقدي *(M)* مما يعكس الدور التنموي للمصارف الإسلامية.

ثالثاً: تفعيل دور الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية[1]:

تعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة، وهي بمثابة الركيزة الأساسية للمؤسسات المالية لمعرفة مدى التزام تلك المؤسسات بالأحكام الشرعية، لذلك تمثل الرقابة الشرعية صمام الأمان في المصارف الاسلامية، ومن مهام هيئة الرقابة الشرعية:

- مراجعة وفحص قانون المصرف الإسلامي واللوائح والإجراءات الداخلية للتَّثبُت من كونها مطابقة للشريعة الاسلامية.
- متابعة تنفيذ العقود والمعاملات للتأكد من الالتزام بتنفيذها دون مخالفة للمعايير الشرعية.
- تقديم البدائل الشرعية للمنتجات المالية التقليدية المخالفة للأحكام الشرعية.
- إعداد المقترحات الخاصة بالجوانب الشرعية حول الأمور الفقهية لأعمال المصارف الإسلامية.

وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات والعقبات التي تواجه هيئة الرقابة الشرعية في أداء مهامها، ومن بينها:

- افتقار معرفة وفهم علماء الشريعة أو المراقب الشرعي للممارسات المالية الحديثة.

---

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ***AAOIFI***: "المؤتمر السادس عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، ٢٠١٨، ص ١.

وللمزيد من التفاصيل في ذات السياق راجع:

- سعيد بوهراوة: "الحوكمة الشرعية لإصدارات الصكوك: المؤتمر السادس عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، البحرين، وذلك يومي ٨-٩ ابريل ٢٠١٨، ص ٢٢٥.
- محمد الأخضر بو ساحة، ابراهيم بلحمير: "تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الا سلامي"، مجلة أبحاث اقتصاديه وإدارية، العدد التاسع، الجزائر، يونيه، ٢٠١٦، ص ١٠٠.

- التطور المتسارع في عملية الابتكار والابداع في تطوير المنتجات، وإيجاد أدوات مالية مستحدثة إسلامية.
- التوفيق بين المتطلبات الشرعية والتنظيمية والقانونية والمالية.
- غياب الشفافية من قِبَل المصارف مما يصعب تحري العمليات المالية الحقيقية.
- فجوة المعرفة بين الكوادر العاملة في المصارف وعلماء الشريعة في الأمور الشرعية للمعاملات المصرفية.
- الاختلاف في الآراء والفتاوي الصادرة من هيئات الرقابة الشرعية في مختلف دول العالم.

وبناءً على ما سبق، يجب العمل على استصدار قوانين تنظم العمل المصرفي لدعم الحصة السوقية للمصارف الا سلامية وفقاً لأحكام الشريعة الا سلامية، وأن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالا ستقلال المالي نظراً لأنه من صلب خصائصها مع مراعاة التوجه الفقهي لأعضائها بالإ ضافة إلى خبراتهم التخصيصية في المعاملات المصرفية، كما يجب تأهيل الكوادر البشرية للمصارف عن طريق هيئة المحا سبة والمراجعة للمؤ سسات المالية *AAOIFI*، بما يساهم في تعزيز معالجة المخاطر ودعم القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية.

رابعاً: سبل معالجة المخاطر الأخلاقية في العمل المصرفي الإسلامي:

تعتبر المخاطر الأخلاقية من التحديات التي تواجه صيغ التمويل في المصارف الإسلامية نظراً لكون المخاطر الأخلاقية من أبرز الأسباب التي أدت بالمصارف الإسلامية الابتعاد عن الصيغ التمويلية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة[1].

(١) اتحاد المصارف العربية- العدد ٤٣١- بيروت- لبنان- أكتوبر ٢٠١٦، ص ٥١.

وبالنظر إلى طبيعة صيغ التمويل الإسلامية وخاصة المضاربة حيث تعد الصيغة الشرعية الملائمة لاستثمار الأموال، وتكمن المخاطر الأخلاقية[1] في عقود المضاربة الى عدم الالتزام الأخلاقي للمستثمر إلى إمداد المصرف الاسلامي بمعلومات غير صحيحة عن خبرته وكفاءته في إدارة الاستثمار وأن يقوم المضارب بالاحتيال والتزوير في الحسابات المالية الخاصة عن عوائد ضعيفة للاستثمار بالأرباح.

(أ) **الآثار المترتبة على المخاطر الأخلاقية في المصارف الإسلامية:**

- إجتناب صيغ التمويل التي تعتمد على مبدأ المشاركة الفعلية في الربح والخسارة والتوجه إلى أداة التمويل الشبيهه بالديون (المرابحة).
- الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل.

(ب) **معالجة المخاطر الأخلاقية في المصارف الإسلامية:**

من أجل تلافي المخاطر الخلاقية سيتم تقديم بعض الحلول للحد من آثارها:

- تفعيل دور المضاربة والمشاركة: من خلال معالجة مشكلة الوكالة عن طريق تقوية موقف البنك إزاء المستثمر من خلال المعاقبة القانونية لمخالفة العقد من قِبَل المستثمر وينبغي للقانون أن يحدد بوضوح نطاق القيود التي يمكن للبنك أن يفرضها على المستثمر ليحقق التوازن بين حقوق الطرفين، ويمنح البنك الحوافز على التوسع في مجال المضاربة والمشاركة.

---

(١) أمين أحمد عبدالله، خالد محمد عبدالله: "الوساطة المالية المصرفية العالمية"، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد ١٧، ماليزيا، يوليو ٢٠١٦، ص ١.

- اتحاد المصارف العربية- العدد ٤٢٥- بيروت، لبنان، ابريل ٢٠١٦، ص ٦١.
- د. غسان الطالب: "المصارف الإسلامية والتمويل الأخلاقي"، اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٤، اغسطس، بيروت، لبنان ٢٠١٧، ص ٥٩.

● الضمانات والرهونات: تمثل الضمانات أهم عوامل الأمانة في الممارسات والمعاملات المصرفية. لذلك كانت المعالجة الاسلامية للمخاطر في المعاملات المصرفية من خلال الضمانات الشرعية وذلك على النحو التالي:

- اختيار العميل المناسب.
- وضع نظام للمعلومات للتقييم.
- ضمانات طرف ثالث لنجاح عملية المضاربة[1].

● دراسة الجدوى الاقتصادية[2]: تكمن أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في كونها أداة عملية تجنب المصرف الاسلامي الانزلاق الى المخاطر وتحمل الخسائر، ومن ثم دراسة الجدوى تسبق اتخاذ القرار الاستثماري، فإذا أسفرت الدراسة عن وجود مخاطر محتملة، في هذه الحالة يتخلى المصرف الاسلامي عن الفكرة الاستثمارية ويتجه الى البحث عن بديل استثماري آخر تُجرى له دراسة اقتصادية، ومن المؤكد أن دراسة الجدوى الاقتصادية تجعل عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد تأخذ في اعتبارها كافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع وهو ما يجعل عملية حساب المخاطر عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة، وهذا الأمر يتطلب الاهتمام بعمليات البحث والتطوير *R&D* لأنها قائمة على أسس علمية باستخدام أحدث الامكانات المتاحة.

---

(١) طارق بلحاح: "مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية (طبيعتها، أثارها، سبل معالجتها)"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بعنوان: الاقتصاد الإسلامي- الواقع- ورهانات المستقبل، الجزائر، ٢٤ فبراير ٢٠١١.

(٢) حفظة زيرار: "دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٣.

خامساً: التجارب الدولية التي حققت نجاحاً في مؤشرات الأداء وفي هيكل التمويل الإسلامي:

تطور نظام التمويل الاسلامي خلال العقود الأربعة الماضية ليصبح نظاماً مالياً شاملاً انطلاقاً من الخدمات المصرفية الى قطاعات التكافل، لذلك تقدر مجموع الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الاسلامي لعام ٢٠١٦ بـــ ٢ تريليون دولار، على أن يصل ٣ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠١٨[1].

شكل رقم (٢)

مجموع أصول التمويل الإسلامي (٢٠٠٩ - ٢٠١٨)

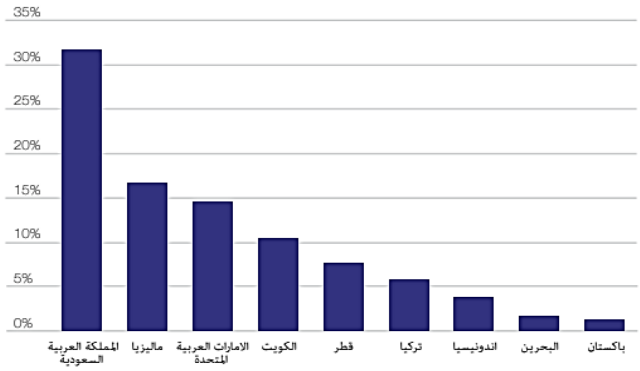

المصدر: إرنست اند يونغ *(Emest& young)*: تطور أصول التمويل الاسلامي، بريطانيا، لندن، ٢٠١٧. ***www.mifc.com***

(١) بنك نيجار الماليزي: "التمويل الاسلامي- التنمية في الأسواق الجديدة"، ١٥ يناير، ٢٠١٦.

- ***www.Mifc.com***
- ***World`s Islamic Finance Market Report*** ٢٠١٦.

(١) تجربة المصارف الاسلامية في ماليزيا:

أضحى النظام المالي الاسلامي في ماليزيا النموذج الأمثل للاقتصاد الاسلامي المتطور وساعده على هذا التنامي الاقتصادي تواجده في بيئة تتصف بمزيد من الحرية والتنافس[١]، حيث تعد ماليزيا من أهم الدول الاسلامية في الشرق الأسيوي، وقد استطاعت هذه الدولة في العقود الأربعة الماضية أن تحقق قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وقد أدى التطور الاقتصادي السريع لماليزيا ضمن مجموعة النمور الأسيوية دفعاً قوياً للتطور الاسلامي حيث تعتبر ماليزيا من أكثر الدول الاسلامية اهتماماً بمجال المصيرفة الاسلامية، ومن أهم العوامل التي ساعدتها على ذلك هي التحفيز السياسي أو الدعم الحكومي من خلال الأُطر المالية والتشريعية والقانونية.

- **مكانة التمويل الاسلامي في النظام المالي الكلي:**

أعطى مشروع المصيرفة الاسلامية دفعاً قوياً للتمويل الاسلامي في ماليزيا، حيث شهدت حركة العمل المصرفي الاسلامي اتجاهاً تصاعدياً، حيث شهد عام ٢٠١٣ تطوراً هاماً في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الاسلامية ***IFSA***، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، وبذلك تعد ماليزيا رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الاسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك. وهو ما يمثل أكثر من نصف الاصدار العالمي لعام ٢٠١٥[٢].

---

(١) د. ابتسام ساعد: "تجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا: تقييم اداء المصارف الاسلامية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٣٠، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٣٤٣.

(٢) *Norma Md. Saad & All، "Macro Economic Application in South Esat Asian Countries"، International Islamic University of Malaysia Press، Kuala Lumpur، ٢٠٠٤، P٥٢.*

- **دور المصارف الاسلامية في تخصيص موارد النظام المصرفي:**

من بين الأهداف التي وضعتها رؤية ٢٠٢٠ [١] في ماليزيا تحقيق قدرة النظام المالي الماليزي على التخصيص الأمثل للموارد المالية بفعالية وكفاءة، لجعل القطاع المالي يلعب دوراً أكثر في مجال الوساطة المالية في المنطقة، وفي سبيل ذلك دعمت الدولة التمويل الاسلامي من خلال الإطار التشريعي وتهيئة بيئة مواتية.

الجدول رقم (١)

مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل

الوحدة(٪)	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
أصول المصارف الإسلامية/ مجموع أصول النظام المصرفي	١٧،٤	١٩،٦	٢٠،٧	٢٢،٤	٢٣،٨	٢٥،٠	٢٥،٥	٢٦،٨
التمويل المصرفي الإسلامي/ إجمالي التمويل المصرفي	١٨،٩	٢١،٦	٢٢،٧	٢٤،٣	٢٥،٨	٢٧،٥	٢٩،٢	٣١،٣
معدل رأس المال المرجح بالمخاطر	١٤	١٥،٦	١٥،٥	١٥	١٤،٣	–	–	–

Source: Bank Negara Malaysia، Annual Reports (٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٥).

(١) ***Bank Negara Malaysia، "Financial Sector Blueprint ٢٠١١-٢٠٢٠"، P١٠٣.***

- **الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي:**

يوضح الجدول رقم (١) الاداء النسبي للنظام المصرفي حتى نهاية عام ٢٠١٥ حيث ارتفعت حصة موجودات البنوك الإسلامية إلى ٢٦،٨٪ وكذلك بلغ عدد الفروع الاسلامية للبنوك الاسلامية والتقليدية الى ٢٢٠٦ فرعاً[١] وقد حفز وجود البنوك الاسلامية أيضاً جهود الوساطة المالية، كما ازدادت الحصة السوقية من التمويلات الاسلامية من ١٨،٩٪ عام ٢٠٠٨ الى ٣١،٣٪ عام ٢٠١٥ ومن المتوقع أن تُشكل ٤٠٪ من التمويل الاسلامي من مجموع التمويل بحلول عام ٢٠٢٠[٢].

وتأسيساً على ذلك، نجد أن المصرفية الاسلامية في ماليزيا أصبحت تجربة رائدة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية من ناحية الجوانب الاشرافية والرقابية عن طريق تطوير مجالين أساسيين هما الإطار القانوني بإصدار قانون الخدمات المالية الاسلامية عام ٢٠١٣، وإطار البنية المواتية للمصرفية الاسلامية، وهذا الأمر الذي مكَّنها بأن تكون في مصاف الدول الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية.

(٢) <u>تجربة المصارف الاسلامية في إندونيسيا:</u>

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن دولة إندونيسيا أظهرت أداءً نسبياً متميزاً في هيكل التمويل الإسلامي من خلال استخدام صيغ المضاربة والمشاركة بنسبة مرتفعة، ورغم أن التجربة الإندونيسية في المصرفية الإسلامية حديثة نسبياً، إلا أن إندونيسيا نجحت في التغلب على معظم التحديات بالتشريعات الملائمة[٣]، ومن أهم مزايا النموذج الإندونيسي وجود نسبة كبيرة من

---

(١) *Bank Negara، "<u>Financial Stability and payment systems report</u>"، op.cit، Annex، P٧.*

(٢) د. ابتسام ساعد، د. رابح خوني: "<u>تجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا: تقييم أداء المصارف الاسلامية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥</u>"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٨.

(٣) *Bank Indonesia، (٢٠٠٩): <u>Indonesian Islamic Banking Outlook ٢٠١٠</u>. Bank Indonesia.*

المشروعات الممولة إسلامياً، حيث بلغ تمويل هذه المشروعات ٥٤٪ من إجمالي التمويل الاسلامي[١] في إندونيسيا عام ٢٠٠٩، وقد ساندت الدولة النظام الاسلامي بقاعدة تشريعية نتج عنها قانون المصرفية الا سلامية عام ٢٠٠٨ لينظم العمل المصرفي الا سلامي بشكل تام، و ساعد على انطلاق نمو الصناعة المصرفية الا سلامية سهولة إجراءات الترخيص للبنوك الا سلامية، حيث أكد القانون على أهمية جدوى المشروعات الممولة من البنوك الاسلامية وهذا الأمر ساعد على رفع الكفاءة العامة للمشروعات وخفض معدلات الخسارة كما يعاقب القانون على مخالفة قواعد الشريعة من قِبَل البنوك الا سلامية، حيث تقدر موجودات المصارف الا سلامية بإندونيسيا ١٤،٤ مليار دولار عام ٢٠١١ أي ما يعادل ٤٪ من اجمالي الموجودات المصرفية الإندونيسية[٢].

والجدير بالذكر: حيث أعلن الرئيس الإندونيسي تأسيس اللجنة الوطنية للصيرفة الإسلامية من أجل تعزيز قطاع الصيرفة الاسلامية وتذليل الصعوبات والمعوقات أمام تطوير الصيرفة الا سلامية، حيث أ شارت اللجنة إلى تعزيز الأبحاث والدرا سات ذات الصلة بالصيرفة الاسلامية والتوعية اللازمة لثقافة الصيرفة الاسلامية لدى العميل الإندونيسي.

بالإ ضافة إلى ذلك أعلنت الجهة المنظمة لسوق المال في إندونيسيا عام ٢٠١٥ عن ا ستراتيجية مدتها خمس سنوات لتطوير صناعة التمويل الا سلامي، وتهدف كذلك الى تشجيع سوق التمويل الاسلامي في إندونيسيا والتي تخلفت عن الأسواق المماثلة في دول أخرى، هذا وقد تم وضع القواعد والالتزامات المتعلقة بالسندات الاسلامية (الصكوك) وإعداد مسودة قانون الأوراق المالية

---

(١) Abdulah، M. and M.A. Omar: "Does Islamic Bank Promote Economic Growth and Poverty Reduction in Indonesia? An ARDL Bound Testing Approach": International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management (٢٠١٠).

(٢) مجلة UNA: أندونيسيا تعلن تأسيس اللجنة الوطنية للصيرفة الإسلامية، الموافق ١ أغسطس ٢٠١٧

http://iinanews.org/page/public/news_details.aspx?id=٢٠٨٩٥١#.WkJJiNIjTIU

الا سلامية بنهاية عام ٢٠١٧، وتطمح السلطات الإندونيسية أن تبلغ حصة البنوك الا سلامية من ٥٪ الى ١٥٪ من السوق المصرفية بحلول ٢٠٢٣.

ومن أهم معالم التجربة الإندونيسية نموذج البنك الريفي الاسلامي، حيث تعمل البنوك الريفية في إندونيسيا بجانب البنوك التجارية، كما قامت الحكومة الإندونيسية لمواجهة مشكلة السيولة بتأسيس سوق إسلامية للنقد بين البنوك (الانتربنك) وسوق اسلامية للمال تقوم على فكرة المشاركة في الربح والخسارة[1].

كما تم إصدار صكوك إسلامية ساهمت في دعم الصيرفة الا سلامية في إندونيسيا، بالإضافة إلى مساهمتها في تسييل الأصول الاسلامية والتغلب على مخاطر السيولة[2].

---

(١) د. طارق الغمراوي: "سبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والخسارة"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ***EcES***، ورقة عمل رقم (١٧١)، القاهرة، مصر، يوليو، ٢٠١٢، ص ٣٩.

(٢) د. ماجدة أحمد شلبي: "التحول نحو النموذج المصرفي الإسلامي من أجل تعزيز الدور التنموي في الجهاز المصرفي المصري"، مرجع سبق ذكره.

القسم الثالث

السياسات المقترحة لدعم القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية في مواجهة التحديات الراهنة كآلية للحد من المخاطر

أشارت الكثير من الأدبيات أن المصرفية الاسلامية لديها القدرة والامكانات التي تدعم قدرتها التنافسية، نظراً لتمتعها بالعديد من الأهداف التنموية التي تُمكِّنها كي تصبح أداة فعالة للتنمية خاصة وأن معيار التزامها بالشريعة الاسلامية يقاس بمدى قدرتها على تحقيق عملية التنمية و سوف يتم القاء الضوء على بعض السياسات التي تدعم من كفاءة العمل المصرفي على النحو التالي:

أولاً: تفعيل مبادئ وقواعد الحوكمة في المصارف الإسلامية[1]:

يمكن تعريف مصطلح الحوكمة في المصارف الاسلامية بأنه "ذلك النظام الذي تُدار به المصارف الاسلامية كإدارة رشيدة تتسم بالإفصاح والشفافية في عرض التقارير والمعلومات المالية لتحقيق الأهداف المرجوة لصالح عملاء المصرف والمساهمين مع مراعاة الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية.

ولا شك أن تطبيق أدوات الحوكمة في الإطار الشرعي الذي تعمل في إطاره المؤسسات المالية الاسلامية يعمل على تلافي الكثير من العيوب الهيكلية التي ترتبط ارتباطاً جوهرياً بما يُعرف بمفهوم الحوكمة المؤسسية وكذلك يعمل على تلافي الكثير من جوانب الضعف من جوانب الالتزام الشرعي في المصارف الاسلامية ويتأتى ذلك من تزايد الاهتمام بكل من دور الرقابة الشرعية وضرورة تطويرها، وتعد أسس ومبادئ وآليات الحوكمة من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي، لذلك أصبحت الحوكمة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

---

(١) رنا مكرم عبدالتواب: "دور البنوك الاسلامية في تمويل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية (دراسة حالة البنوك الاسلامية في مصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر ٢٠١٧، ص ٧٩.

هذا وتعمل أهمية الحوكمة في المصارف الاسلامية على تحقيق الآتي[1]:

- تعظيم القيمة السوقية لحملة الأسهم ودعم القدرة التنافسية للمصارف.
- التخصيص الأمثل للموارد المالية.
- دعم واستقرار أسواق المال لدى المؤسسات المالية الإسلامية.
- و ضع الانظمة الكفيلة التي تُقلص الفساد وتضارب المصالح من خلال الوعي الثقافي للحوكمة.
- تشجيع المصارف الا سلامية على تطبيق ا ستراتيجيات خا صة لآليات الحوكمة ضمن هياكلها التنظيمية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن حوكمة المصارف الا سلامية ستدعم من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتدفع الحوكمة في ظل الشفافية والافصاح إلي التخصيص الأمثل للموارد وتسهم بشكل فعال في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة القائمة على الكفاءة التشغيلية والعمل الجماعي بما يحقق الرفاهة الاقتصادية لأفراد المجتمع.

---

(١) صندوق النقد الدولي ***IMF***: التمويل الاسلامي ودور صندوق النقد الدولي..**https://www.imf.org**.

- مجلس الخدمات المالية الا سلامية ***IFSB***: "المعيار رقم ١٩ – المبادئ الار شادية لمتطلبات الافصاح لمنتجات سوق رأس المال الاسلامي– الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي"، ماليزيا، ابريل ٢٠١٧، ص ٨–١١.
- أحمد ياسر النعساني: "أثر الحوكمة على الأداء المالي في المصارف الاسلامية– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في محافظة الحديدة– اليمن ٢٠١٤"، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، العدد ١٢، الجزائر ٢٠١٨، ص ٢٦٦.

ثانياً: التحديث التكنولوجي للمصارف الإسلامية[1]:

يلعب التطور التكنولوجي دوراً حيوياً في كافة المناحي الاقتصادية والقانونية والثقافية، حيث تشهد دول العالم تطوراً مذهلاً في سوق المعلوماتية والاتصالات، ويعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي، حيث اهتمت المصارف الدولية اهتماما كبيراً بتكثيف الا ستفادة من أحدث تقنية المعلومات وتطويعها بهدف ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أ ساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من المصارف الى العملاء بدقة وسهولة ويسر:

❖ **أهداف استخدام التكنولوجيا الحديثة للمصارف الاسلامية:**

- تساعد التكنولوجيا الحديثة على تحسين نوعية الخدمات المصرفية.
- تعمل التكنولوجيا الحديثة على تذليل الصعوبات المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية.
- تطوير تطبيقات جديدة للخدمات المصرفية.
- تساعد التكنولوجيا المالية على تحسين علاقات العميل مع البنك.

وتهدف المصارف الا سلامية من وراء ا ستخدام التكنولوجيا إلى تحقيق أهداف متعددة ومنها اجتذاب المزيد من العملاء الجدد والتخفيض المستمر في تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة، بالإ ضافة إلى ذلك فإن إستخدام قواعد البيانات المركزية تعمل بشكل جوهري على حل مشكلة الكثافة العالمية في التعامل مع الأعداد الهائلة من حسابات العملاء.

---

(١) د. وسام حسن فتوح: "التكنولوجيا الرقمية بين مكافحة الجريمة المالية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل اقتصاد أفضل"، اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٤٧، بيروت، لبنان، ٢٠١٨، ص ٥.

وللمزيد من التفاصيل حول دور التكنولوجيا في تطوير المنتجات المصرفية راجع:

- اتحاد المصارف العربية- العدد ٤٤٠- بيروت، لبنان، يوليو/ تموز ٢٠١٧، ص ٤٦.
- احمد سامي عدلي ابراهيم: "دور تكنولوجيا المعلومات في انتشار المنتجات المصرفية"- البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي، سلسلة أبحاث المسابقة البحثية السادسة للمعهد المصرفي المصري، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١١.

وبناء عليه يمكن القول بأن الفجوة التكنولوجية و صعوبة مواكبة الـ صناعة المالية الا سلامية للصناعة المالية التقليدية تمثل تحدياً كبيراً للصناعة المصرفية الاسلامية، ذلك أن التسارع في التغيرات والتعقد في الاحتياجات المالية والمصرـفية للأفراد والمؤسـسـات لابد أن يتبعه تسـارعاً في التطوير والتحديث في النظم والخدمات والمنتجات المصرـفية، بالإضـافة الى الاهتمام بالعنصرـ البشرـي من حيث التدريب وإعداد الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً للتعامل مع أحدث التقنيات العصرـية وهذا يعد أمراً حتمياً للم صارف الاسـلامية لمواجهة التحديات والمنافـ سة المتوقعة من المؤ سـ سات المالية العالمية والتقدم التكنولوجي والتنوع الهائل في الخدمات المالية.

وتأسـيسـاً على ذلك يمكن القول بأن التقدم التكنولوجي الدعامة الأسـاسـية للمصـارف الا سلامية لذلك يتطلب الاهتمام بعمليات البحث والتطوير ***R&D*** لتحـ سين مـ ستوى الخدمات، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية وتوافر الاطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسـمح بتطوير وتشـغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية، والذي يُمكِّن السـلطات الرقابية الحد من المخاطر، بالإضافة الى دعم وتحسين قدراتها التنافسية مع الحفاظ على السلامة المالية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: استخدام تقنيات الهندسة المالية والذكاء الاصطناعي للصيرفة الاسلامية:

تعتبر الهندسـة المالية من المتطلبات الهامة في الوقت الراهن لما لها من دور هام في إيجاد حلول مبتكرة لمخاطر التمويل، ولعل من أبرز الجوانب في مجال الهندسـة المالية هو تناولها لموضـوع إدارة المخاطر لما تلعبه من دور بارز في الحد من الآثار السـلبية للمخاطر المختلفة[1] ومن هنا يظهر الدور

---

(١) أحمد عبدالحميد عبدالحي: "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٤، ص ٢٦.

للمزيد من التفاصيل حول الهندسة المالية وآثارها على المصارف الاسلامية. راجع:

الهام الذي تلعبه الهندسة المالية فالإبداع المالي والذي يمثل الركيزة الأساسية لها قد أحدث تغييرات جذرية في الأدوات والعمليات المالية من خلال التركيز على تصميم وابتكار منتجات جديدة وتنفيذ حلول أكثر فعالية للمشاكل المالية التي أصبحت أكثر تعقيداً، فالهندسة المالية تمثل عصب النشاط الاقتصادي.

(أ) أهمية الهندسة المالية:

- تحفيز عمليات الإبداع المالي ***Financial Creativity***.
- تصميم منتجات مالية جديدة تتناسب مع احتياجات كافة المتعاملين في السوق.
- تقديم حلول إبداعية لمشاكل التمويل.
- تقديم نماذج كمية لإدارة المخاطر والوقاية منها.

وفيما يخص إدارة الاستثمارات في المصارف الاسلامية تلعب الهندسة المالية في هذا الإطار دوراً أساسياً في دعم عملية تصميم وتطوير أدوات استثمارية جديدة.

وبناءً عليه فإن دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر يتمثل في تأمين الإطار المنهجي المناسب لتصميم تقنيات إدارة مناسبة للمخاطر المالية بحيث تتضمن إدارة الأصول والخصوم.

(ب) خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

تهدف الصناعة المالية الاسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية. أي توافق المنتجات الاسلامية للشرع والكفاءة الاقتصادية: أي أن الابتكار والتنوع في المنتجات الاسلامية يكون تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في أدوات الهندسة المالية التقليدية.

- مرداس أحمد رشاد، بوطبة صبرينة: "الهندسة المالية كآلية لتوفير التمويل المصرفي"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ***GFBE***، العدد ٤٠، الجزائر، يونيو ٢٠١٧، ص ٤٣.
- د. عيساوي سهام: "تحديات تطبيق الهندسة المالية في المؤسسات المالية الاسلامية"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد ٦٢، ماليزيا، ص ٥٧.

(ج) دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المصرفية:

تمارس الهندسة المالية في إدارة المخاطر دوراً هاماً، ويعتبر من أبرز الجوانب التي تغطيها عمليات الهندسة المالية، ويقوم هذا الدور على دعامتين أساسيتين تتمثل في ابتكار منتجات جديدة، وبناء نماذج مناسبة لمواجهة المخاطر التي تترتب على العمل المصرفي.

(د) مزايا تطبيق الهندسة الاسلامية بالمصارف الاسلامية:

- زيادة القدرة التنافسية من خلال هندسة وتصميم وتمويلات خاصة بالمشروعات.
- إبتكار وتطوير أدوات للتحوط، وكذلك إيجاد التقنيات والاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع مخاطر المؤسسات المالية الاسلامية.
- إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية حديثة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

(ه) أهمية استخدام التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي (١):

يعد التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الالكترونية وضمن هذا الاطار يتمتع كل من الذكاء الاصطناعي ***Artificial intelligence*** والتكنولوجيا المالية ***Financial Technology*** بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، بينما استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فمن شانه يخفض التكلفة التشغيلية ويُحسن أداء المؤسسات المالية، ومن المتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بنحو ١٥,٧ تريليون دولار من الاقتصاد العالمي عام ٢٠٣٠.

ولابد من الاشارة إلى السمة الأهم في الذكاء الاصطناعي ألا وهي القضاء على الأعمال الروتينية وهو بمثابة ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات لها أثر مادي ملموس على تقديم الخدمات المالية من خلال التطور التكنولوجي.

---

(١) اتحاد المصارف العربية- العدد ٤٥٤- بيروت، لبنان، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، ص ٣٦-٤٠.

رابعاً: إقامة السوق المالي وآثاره في تعزيز الدور التنموي للمصارف الإسلامية:

يشـــهد العالم في ظل العولمة تغيرات هائلة ومتســـارعة في الاقتصـــادات العالمية، وفي ظل هذه التغيرات بدأت المصـــارف الاســـلامية في النمو ليتســـنى لها احتلال الموقع الملائم لها، ووضـــع استراتيجية علمية للصناعة المالية الاسلامية والعمل على توفير نظم تمويلية كفؤه وفاعله تتوافر فيها متطلبات الشريعة الاسلامية، لذلك تحتاج المؤسسات المالية الاسلامية الى وجود سوق مالي دولي مُنظم يساعد المصارف الاسلامية على الاستخدام الأمثل للموارد المالية، ويساعد في الوقت ذاته على تعبئة الأموال من خلال الأسواق، وعن طريق الاصدارات العامة للصكوك الاسلامية وتكمن أهمية السوق المالي الاسلامي بالنسبة للمصارف الاسلامية في أنه الوسيلة المثلى لاستثمار فوائض الأموال المتراكمة لديها، إضافة إلى ذلك فإن السوق المالي يعد إحدى الوسائل الهامة لتجميع الأموال من خلال أسواقه المتعددة لإعادة ضخها في القنوات الاستثمارية والتمويلية الملائمة لها.

(أ) أسباب إقامة السوق المالي الاسلامي[1]:

- يعد تفعيل صيغ الاستثمار الاسلامي في السوق المالي أكثر فاعلية من مثيلاتها في السوق المالي التقليدي.
- تمثل الأسواق المالية الاسلامية البديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال.
- يعمل على الحد من مخاطر الاستثمار نظراً لتنوع صيغ الاستثمار الاسلامي لا سيما صيغة المشاركة.
- يبحث المستثمرون عن القنوات الاستثمارية التي تنسجم مع أحكام الشريعة الاسلامية السمحاء.

لذلك يتعين على المصارف الاسلامية أن تعمل على إنشاء مؤسسات مالية جديدة مثل:

---

(١) وليد هويمل عوجان: "أداء المؤسسات المالية الاسلامية في عصر العولمة"، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٤٧٩، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥٢.

- مجلس الخدمات المالية الاسلامية ***IFSB***: "أسواق رأس المال الاسلامية"، اجتماع قمة مجلس الخدمات المالية، الجلسة الرابعة، ماليزيا، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧، ص ١.
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية ***IFSB***: "تعزيز التنمية الاقتصادية وتقوية مرونة القطاع المالي: دور أدوات سوق رأس المال الاسلامي"، منتدى مجلس الخدمات المالية، دبي، الامارات، ١٣ نوفمبر ٢٠١٨، ص ١.

- التوسع في إنشاء شركات التأجير التمويلي.
- انشاء مصارف اسلامية متخصصة في المجالات المختلفة.
- التوسع في انشاء شركات التأمين الاسلامية.

هذا ومع أن المصارف تشترك مع بعضها البعض في وحدة الأ سس والو سائل والأهداف إلا أنه لم تستطع هذه المصارف إيجاد قاعدة قوية ومنظمة للتعاون فيما بينها، لذلك فإن استغلال الفوائض المالية لدى المصارف الاسلامية يتطلب التعاون النشط والتنسيق فيما بينها لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الاجل، وإعطاء الأولوية للمشروعات الانتاجية.

ونتيجة لعدم وجود استراتيجية عملية ودائمة للتعاون فيما بين المصارف لا تزال تعاني من بعض المشاكل خاصة فيما يتعلق بعدم توفر فرص الاستثمار، كما يتطلب أيضاً من المصارف الاسلامية توحيد جهودها وتكريس ما تمتلكه من خبرات فنية لإدارة مثل هذه المشاريع ضماناً لنجاحها وقد أدى ذلك إلى أن تكون هذه المصارف حذرة للغاية في عملياتها الاستثمارية والتركيز على الاستثمار بصيغة المرابحة، وتأسيساً على ذلك يتضح ضرورة إقامة السوق المالي الاسلامي عن طريق التخ صيص والاستخدام الأمثل للفوائض المالية المتراكمة وإعادة ضخها في القنوات الاستثمارية الملائمة لها، ويعد ذلك تميزاً للعمل المصرفي الا سلامي، ويعتبر نجاح السوق المالي الا سلامي مانعاً قوياً في مواجهة التحديات والمخاطر لدى البنوك الاسلامية.

خامساً: الشمول المالي ودوره في تطوير العمل المصرفي الاسلامي[1]:

تحظى قضايا تعزيز الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف العالم، ولعل ما يبرز أهمية تعزيز الشمول المالي الاحصاءات الدولية عام ٢٠١٤ الى أن هناك ٢ مليار نسمة من سكان العالم البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية، وأن نسبة ٧٠٪ من هؤلاء السكان في الدول النامية، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في الوسط العربي ٢١-٢٩٪ عام ٢٠١٦ ويمتلك نحو ٣٠٪ فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة.

(أ) مفهوم الشمول المالي:

هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وذلك من خلال تطبيق الأساليب المبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك.

(ب)أهداف الشمول المالي:

- تطوير إدارة المخاطر في المصارف بما يتوافق مع متطلبات التوسع والانتشار الناجمة عن سياسات الشمول المالي.
- تعزيز الافصاح والشفافية في المعاملات المصرفية.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية.

---

(١) وللمزيد من التفاصيل حول الشمول المالي راجع:

- البنك الدولي ***World Bank***: "المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المضطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات"، مجموعة البنك الدولي ١٩ ابريل ٢٠١٨، ص ١.
- المركزي المصري للدراسات الاقتصادية ***ECES***: "مصر، الصين، المكسيك، دول نموذجية للشمول المالي العالمي"، العدد ٢٧٥، أغسطس ٢٠١٧، ص ١.
- المؤتمر العاشر للتحالف الدولي للشمول المالي- مدينة سوتش- روسيا- سبتمبر ٢٠١٨، ص ١.
- اتحاد المصارف العربية- العدد ٤٢٢- بيروت، لبنان، يناير ٢٠١٦، ص ٦٤.

- تعزيز وتطوير منظومة التعلم والتثقيف المالي.
- تعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة.

(ج) الآثار الايجابية للشمول المالي:

- تعزيز الاستقرار المالي.
- تنويع الأصول المصرفية وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إمكانية طرح منتجات جديدة لاستقطاب عملاء جدد.

وبناء عليه يؤدي تطوير الصيرفة الاسلامية من خلال التوسع في الخدمات المالية المبتكرة و جذب المز يد من التحويلات ا لمال ية والتي تساهم في تعزيز الشمول ا لمالي من خلال تبني ا ستراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي مع تهيئة بيئة مواتيه لـ ضمان حقوق م ستهلكي الخدمات المالية بو ضع الـضوابط والأطر اللازمة لحماية المستهلك المالي، بما يساهم في تحسين فرص الو صول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار، بالإضافة إلى الاستفادة من استراتيجية الشمول المالي من خلال تقديم حوافز سوقية لتوفر سبل الحصول على التمويل المستدام، وتشجيع الابتكار التكنولوجي واتباع سياسات تعزز المنافسة.

الخاتمة

من الا ستعراض السابق للدرا سة، يتضح أن تجربة المصارف الا سلامية رغم النجاح الذي حققته ما زالت بحاجة إلى مزيد من التفهم للخصـوصـية منهجها، وإدراكاً للطبيعة التنموية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الوجه المأمول، وتم التعرف على بعض جوانب المخاطر والتحديات المختلفة و سبل معالجتها، وهذا يفرض على المصارف الا سلامية بأن تكون منافساً فعلياً على السـاحة المصرـفية، لذلك يتطلب منها مزيداً من الاسـتعداد والتأهب والتنبؤ لمواجهة مخاطر المستجدات المالية الدولية.

تو صلت الدرا سة إلى بعض النتائج والتو صيات وتأكيد الفروض، والتي يمكن ا ستعرا ضها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١- تركيز البنوك الإسـلامية على عقود المرابحة وإهمال الصـيغ الأخرى له عديد من الآثار السلبية التي لا تُمكِّن البنك الإسلامي من تحقيق أهدافه الاستثمارية والتنموية.

٢- تحقيق الاسـتقرار المالي للبنوك الإسـلامية يتطلب بناء نظام يسـتند إلى ضـوابط وأحكام الشرـيعة الإسـلامية، وأن يقوم هذا النظام على علاقات الشرـاكة مع البنوك الإسـلامية الأخرى باستخدام الأساليب المالية الإسلامية المتاحة.

٣- تسعى البنوك الإ سلامية إلى تحسين وتطوير أداء أجهزتها وفروعها بالشكل الذى يضمن تقديم خدماتها بأعلى درجة من الجودة والكفاءة بالشـكل الذى يتوافق مع متطلبات العملاء، وذلك من خلال انتهاج الأسـاليب العلمية والسـعي نحو تقديم الخدمات الأكثر تطوراً واسـتخداما للتقنيات المبتكرة من خلال منظومة البحوث والتطوير ***R&D*** التي تحقق متطلبات العملاء الحالية والمستقبلية.

٤- الافتقار إلى الكوادر البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي.

٥- تلعب الرقابة الشرعية دوراً هاماً في الحد من المخاطر فالتعامل مع البنوك الإسلامية قائم على الثقة ووجود هيئة الرقابة الشرعية يزيد من درجة عمق الثقة ويُدَعم قدرتها التنافسية.

٦- يتسم التمويل الإسلامي بتوزيع المخاطرة وتجنَّب بيع الديون وإلغاء التعاملات الربوية وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

ثانياً: التوصيات:

١- العمل على زيادة الوعي المصرفي الإ سلامي وتطوير الأدوات المصرفية الإ سلامية وزيادة رؤوس الأموال وتنويع النشاط المصرفي والاتجاه للتعامل في المشتقات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية السمحاء.

٢- وجوب تحقيق ا ستقلال الهيئات الشرعية عن مجالس إدارات البنوك الإ سلامية عن طريق اختيار أعضائها بالترشح والتصويت من قِبَل حملة الأسهم والمستثمرين.

٣- دعوة المصارف الإ سلامية إلى ابتكارات ومنتجات وخدمات جديدة بهدف تحقيق مستوى عالٍ من الجودة التنافسية في خدمة التنمية والمجتمع.

٤- يجب على البنوك الإسلامية التوسع بصيغ المضاربة والمشاركة والتقليل من المرابحات لأن التنويع في العمليات الاستثمارية وإعطاء الأفضلية للمشروعات الطويلة الأجل في التمويل يُعد من التحديات الهامة التي تواجه البنوك الإسلامية.

٥- التأكيد على دور المسئولية الاجتماعية الذى تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من خلال سُلَّم الأولويات (الضروريات- الحاجيات- التحسينات) في تمويلاتها وتوظيفاتها، وأيضاً إنشاء صناديق التكافل وصناديق القرض الحسن.

٦- التأكيد على أهمية الهندسة المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي الإسلامي في الاتجاهات التي تكفل تحول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتكون قادرة على المبادأة وتوقع

احتياجات العملاء وأكثر تنافسية وأكثر تطبيقاً للمعايير المالية والمحاسبية الإسلامية المتعارف عليها إقليمياً وعالمياً، وأيضاً أكثر استيعابا للتكنولوجيا الحديثة.

٧- إمكانية تطوير سوق مالية إسلامية وتوسيع نطاقها وترسيخ نموها يتطلب بالضرورة أن تعمل المصارف الإسلامية على دعم وتنشيط ودفع حركة أسواق رأس المال من خلال ابتكاراتها وإبداعاتها المالية التي تستطيع بموجبها إطلاق أدوات مالية إسلامية جديدة لها دورها في تطوير جانبي الطلب والعرض في الأسواق المالية.

٨- تأسيس إدارة مركزية للبحوث والتطوير ***R&D*** في مجال العمل المصرفي الاسلامي وتهدف إلى تطوير وتحليل الأبحاث التطبيقية لرفع كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية.

٩- تأسيس "المركز المالي الاسلامي" حيث يهدف إلى دعم الصناعة المالية الاسلامية وتطوير رأس المال الفكري لقطاع التمويل الاسلامي.

١٠- تفعيل "إدارة الجدوى الاقتصادية" في البنوك الاسلامية كي تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد تأخذ في اعتبارها كافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع وهو ما يجعل عملية حساب المخاطر عملية أكثر دقة.

١١- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية للبنوك الاسلامية وتطوير أنشطتها من خلال الاعتماد على الابداع ***Creativity*** والابتكار ***Innovation*** والجودة ***Quality*** بما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية مما يُسهم في دعم القدرة التنافسية للبنوك الاسلامية.

ثالثاً: تأكيد الفروض:

الفرضية الأولى:

أثبتت الدراسة أنه في ظل التحولات الاقتصادية والمستجدات الدولية المتلاحقة بأن المصارف الإسلامية تختلف وتتنوع مخاطرها تبعاً لنوع صيغة التمويل المستخدمة، هذا وقد أقر مجلس

الخدمات المالية الإسلامية ***IFSB*** من خلال المعايير والمبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر بأن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بإعداد منهجيات ملائمة لقياس المخاطر وإعداد تقارير عنها تتناسب مع كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامية بهدف إدارة مخاطر الأطراف المتعامل معها، وأن تقوم بوضع الأُطر المناسبة المتفقة مع الشريعة الإسلامية للحد من المخاطر بما يتلاءم مع كل أداة تمويل إسلامي.

الفرضية الثانية:

أثبتت المصارف الإسلامية تعاظم دورها في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها وخاصةً مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي، مما استدعى ضرورة متابعة جيدة من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات والتفاعل معها والاندماج في مستجدات القطاع المصرفي العالمي وذلك من خلال الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال العمل المصرفي بما يتلاءم مع خصوصية العمل المصرفي للبنوك الإسلامية عن طريق توافر هيكل تنظيمي وإطار مؤسسي مُلائم بالإضافة إلى تقديم السبل الملائمة لتطوير منتجات جديدة من خلال توفير القدرات والإمكانيات والموارد المالية والتسويقية والتكنولوجية ووضع قواعد إرشادية تُتَّبع عند تنفيذ السياسات التطويرية للبنك.

الفرضية الثالثة:

أكدت الدراسة على استراتيجية مواجهة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال دراسة تأثير مخاطر صيغ التمويل الإسلامي المختلفة المقدمة من البنوك الإسلامية على الاستقرار المالي لتلك البنوك وسبل معالجتها بالشكل الذي يُسهم في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية بما تمتلك من الميزة النسبية لأدوات وصيغ التمويل الإسلامي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ولكن لم يوجد هناك آلية واضحة لتوافق معايير كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ***AAOIFI*** ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ***IFSB*** مع متطلبات كفاية رأس المال بازل ***II***، ***III***.

وكذلك أثبتت الدراسة أن سبل معالجة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية يتوقف على تطور واستقرار نجاح الجهاز المالي المصرفي وذلك من خلال التحديث التكنولوجي للصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى تعزيز دور الشمول المالي في التغلب على العديد من المخاطر والاهتمام بآليات الحوكمة الإسلامية ووضع أطر وضوابط لتفعيل آليات الشفافية والإفصاح واعتماد مبدأ الجودة الشاملة بما يُساهم بشكل فعال في تعزيز القدرة التنافسية لتلك البنوك بما يُحقق الدور التنموي للبنوك الإسلامية.

المراجع

أولاً: المراجع الشرعية :-

١- الإمام الشاطبي، " الموافقات في أصول الشريعة "، دار المعرفة، الجزء الثالث، بيروت، لبنان، (١ / ٢٤٨).

٢- سنن الترمذي : " باب كراهية بيع ما ليس عندك "، كتاب البيوع، الجزء الثالث، حديث رقم (١٢٣٤)، اسناده صحيح.

ثانياً: المجلات والمؤتمرات والندوات والمراكز والتقارير :-

١- إبتسام ساعد، رابح خوني : " تجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا: تقييم اداء المصارف الاسلامية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ "، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٣٠)، الجزائر، ٢٠١٧.

٢- إتحاد المصارف العربية ، العدد (٤٣١)، بيروت، لبنان، أكتوبر، ٢٠١٦.

٣- إتحاد المصارف العربية، العدد (٤٢٢)، بيروت، لبنان، يناير، ٢٠١٦.

٤- إتحاد المصارف العربية، العدد (٤٢٥)، بيروت، لبنان، إبريل، ٢٠١٦.

٥- إتحاد المصارف العربية، العدد (٤٤٠)، بيروت، لبنان، يوليو / تموز، ٢٠١٧.

٦- إتحاد المصارف العربية، العدد (٤٤٦)، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.

٧- إتحاد المصارف العربية، العدد (٤٥٤)، بيروت، لبنان، أيلول / سبتمبر، ٢٠١٨.

٨- أحمد ر شاد مرداس : " شروط إنشاء السوق المالية الإ سلامية "، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (٢٦)، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، ٢٠١٨.

٩- أحمد سامي عدلي ابراهيم : " دور تكنولوجيا المعلومات في إنتشار المنتجات المصرفية- البنك المركزي المصري "، المعهد المصرفي، سلسلة أبحاث المسابقة البحثية السادسة للمعهد المصرفي المصري، القاهرة، ٢٠١٦.

١٠- أحمد سفر : " العمل المصرفي الإسلامي- أصوله وصيغه وتحدياته "، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

١١- أحمد فايز : " الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية وأثرها على عمليات التمويل "، مجلة دراسات، العدد (٢٦٢)، الجزائر، ٢٠١٨.

١٢- أحمد ياسر النعساني : " أثر الحوكمة على الأداء المالي في المصارف الاسلامية- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في محافظة الحديدة- اليمن ٢٠١٤ "، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، العدد (٦٢)، الجزائر، ٢٠١٨.

١٣- أسامة العاني، محمود الشويات : " إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية "، بحث قُدم إلى المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان " إدارة السيولة في المصارف الإسلامية "، كلية الشريعة، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، ٢٠١٥.

١٤- أشرف محمد دوابة : " علاقة البنك المركزي بالبنوك الا سلامية- درا سة تطبيقية على مصر "، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٩٣)، مصر، يناير، ٢٠٠٩.

١٥- أمل محمد سلامة : " إدارة المعرفة ودورها في تطوير الأداء المؤسسي لمراكز تكنولوجيا المعلومات من منظور طريق تنظيم المجتمع "، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٥٩)، مصر، ٢٠١٨.

١٦- أمين أحمد عبدالله، خالد محمد عبدالله : " الوساطة المالية المصرفية العالمية "، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد (١٧)، ماليزيا، يوليو، ٢٠١٦.

١٧- بلهادي عبدالقادر : " مُتطلبات الصرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عملائها: دراسة على عينة من البنوك "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (١١)، الجزائر، ٢٠١٨.

١٨- بن الحسن الهواري، مهدي ميلود : " المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات- دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني "، الملتقى الثالث حول : " منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية "، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي (١٤ - ١٥)، فبراير، ٢٠١٢.

١٩- بن عوالي محمد الشريف، " الإجارة المُنتهية بالتَمليك: صِيغة إستثمارية مُعاصرة "، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (٦١)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، يونيو، ٢٠١٧.

٢٠- البنك الدولي : " المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المُطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات "، مجموعة البنك الدولي، ١٩ إبريل، ٢٠١٨.

٢١- بنك نيجار الماليزي : " التمويل الاسلامي- التنمية في الأسواق الجديدة "، ١٥ يناير، ٢٠١٦.

٢٢- جرودي رندة، إيمان يوسفي : " إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية "، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثاني والعشرون، الجزائر، ديسمبر، ٢٠١٧.

٢٣- جواد مريد، " عقد المُضاربة: دِراسة نَقدية تَأصيلية في ضُوء القانون رقم ١٠٣. ١٢ ومَنشور وإلى بَنك المغرب رقم ١ / و / ١٧ "، مجلة القضاء التجاري، المجلد (٧)، العدد (١١)، الناشر (أ/ زكرياء العماري)، المغرب، ٢٠١٩.

٢٤- حسن عبدالغني أبو غدة، " التَمويل بالمُضاربة في المُعاملات المالية المُعاصرة: عقد السُلم والإستصناع نَموذجاً "، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، المجلد (٢١)، العدد (٨٥)، المملكة العربية السعودية، مايو، ٢٠١٠.

٢٥- حسين ابراهيم كمال : " المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية "، إتحاد المصارف العربية، العدد (٤٥١)، بيروت، لبنان، حزيران / يونيو، ٢٠١٨.

٢٦- حسين عبدالمطلب الأسرج : " الحوكمة كمدخل لتنظيم وتطوير أنشطة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية "، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثاني، بيروت، لبنان، يونيو، ٢٠١٤.

٢٧- حمزة سلامة نهار الغرير، قذافي عزات عبدالهادي الغنايم، " قاعدة الخراج بالضمان وأثرها على الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية "، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد (٤٦)، العدد (١)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٩.

٢٨- خديجة خالدي : " إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية "، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان " النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي "، الدوحة، خلال الفترة (١٨ - ٢٠)، ديسمبر، ٢٠١١.

٢٩- رحمون رزيقة : " دور مبادئ الحوكمة والمسئولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسات : دراسة مؤسسة نفطال- بسكرة- الجزائرية "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد (١٩)، العدد (٥٧)، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، ٢٠١٥.

٣٠- رمضان الشراح : " المسئولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإسلامية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة "، دراسة قُدمت لورشة العمل الخامسة لمركز الكويت للاقتصاد الا سلامي بعنوان : " المسئولية الاجتماعية والتنموية للبنوك الإ سلامية "، الكويت، يومي (٤ - ٥)، نوفمبر، ٢٠١٤.

٣١- سعيد بوهراوة : " الحوكمة الشرعية لاصدارات الصكوك: المؤتمر السادس عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية "، البحرين، يومي (٨ - ٩)، إبريل، ٢٠١٨.

٣٢- السعيد خامرة : " دور الأوراق المالية الاسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية- عرض التجربة السودانية "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثالث، السودان، يونيو، ٢٠١٧.

٣٣- صادق راشد الشمري : " أثر الحوكمة في معالجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف من جراء الديون المتعثرة "، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، بيروت، لبنان، مارس، ٢٠١١.

٣٤- صالح بن أحمد بن عبدالعزيز الوشيل، " السُلم: دِراسة فِقهية مع التَطبيقات المُعاصرة "، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد (٢٧)، الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.

٣٥- طارق الغمراوي : " سُبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والخسارة "، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٧١)، القاهرة، يوليو، ٢٠١٢.

٣٦- عبدالباري مشعل بن محمد على مشعل : " إدارة السوق : معايير المنافسة "، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (٦٨)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، يناير، ٢٠١٨.

٣٧- عبدالعزيز خنفوس : " نحو الصيرفة الشاملة كآلية تحديث الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية "، مجلة الثروة للدراسات القانونية، العدد (١٣)، الجزائر، مايو، ٢٠١٧.

٣٨- عبدالكريم أحمد قندوز : " إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية- مدخل الهندسة المالية "، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، الجزائر، ٢٠١٣.

٣٩- عبدالله الزين النور، " صِيغة المُرابحة: تَطبيقاتها وآثارها الإقتصادية في الفقه الإسلامي "، مجلة جامعة غرب كردفان للعلوم والإنسانيات، العدد (١٢)، جامعة غرب كردفان، السودان، ديسمبر، ٢٠١٦.

٤٠- عبدالله عبد العزيز عابد، " مفهوم الحاجات في الإسلام وأثرها على النمو الاقتصادي"، حول مؤتمر " دراسات في الإقتصاد الإسلامي "، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإ سلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإ سلامي، المجلد (١)، العدد (٢) جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٥.

٤١- عبدالله عناد عبدالله : " الإجراءات المحاسبية لبيع السَّلم والسَّلم الموازي ومتطلبات تطبيقها في المصارف العراقية "، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٣٦)، العدد (١١٥)، العراق، ٢٠١٤.

٤٢- عبدالوهاب احمد عبدالله، هلال يوسف صالح : " مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل : دراسة من المصارف الإسلامية اليمنية "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (١١)، العدد الأول، العراق، ٢٠١٦.

٤٣- علي جاسم عبيد : " عمليات إدارة المعرفة و مدى تأثرها في بناء رأس المال الفكري- دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد "، جامعة الكوفة، مجلة الكلية الاسلامية للجامعة، العدد (٤٧)، العراق، ٢٠١٨.

٤٤- عيساوي سهام : " تحديات تطبيق الهندسة المالية في المؤسسات المالية الاسلامية"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد (٦٢)، ماليزيا، ٢٠١٧.

٤٥- غسان الطالب : " المصارف الإسلامية والتمويل الأخلاقي "، إتحاد المصارف العربية، العدد (٤٤)، أغسطس، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.

٤٦- قردي عبدالرحمن : " العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر الزبائن- مدينة قائمة "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (٤٣)، فلسطين، ٢٠١٨.

٤٧- ماجدة أحمد شلبي : " التحول نحو النموذج المصرفي الاسلامي من أجل تعزيز الدور التنموي للجهاز المصرفي "، المؤتمر الدولي الثالث والعشرون، تحت عنوان " الاقتصاد الإسلامي : الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول "، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون، يومي (١١ - ١٢)، مايو، ٢٠١٥.

٤٨- ماجدة أحمد شلبي : " الصناعة المصرفية الاسلامية في ظل اقتصاديات السوق والتحديات الدولية "، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٨٩)، مصر، ٢٠٠٨.

٤٩- مجلة (*UNA*) : " إندونيسيا تعلن تأسيس اللجنة الوطنية للصيرفة الإسلامية "، الموافق ١ أغسطس، ٢٠١٧.

٥٠- مجلس الخدمات المالية ***IFSB*** : " الرقابة والضبط المؤسسي لإدارة فعالة للمخاطر المرتبطة بالمصارف الإسلامية "، المنتدى التنفيذي رفيع المستوى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، المركز الاعلامي، البحرين، ٢٠١٨.

٥١- مجلس الخدمات المالية الإسلامية ***IFSB*** : " التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية "، الاصدار الخامس، كوالمبور، ماليزيا، ٢٠١٨.

٥٢- مجلس الخدمات المالية الاسلامية ***IFSB*** : " المعيار رقم ١٩ -المبادئ الارشادية لمتطلبات الافصاح لمنتجات سوق رأس المال الاسلامي- الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي "، ماليزيا، إبريل، ٢٠١٧.

٥٣- مجلس الخدمات المالية الاسلامية ***IFSB*** : " أسواق رأس المال الاسلامية "، اجتماع قمة مجلس الخدمات المالية، الجلسة الرابعة، ماليزيا، ٢٥ أكتوبر، ٢٠١٧.

٥٤- مجلس الخدمات المالية الاسلامية ***IFSB*** : " تعزيز التنمية الاقتصادية وتقوية مرونة القطاع المالي: دور أدوات سوق رأس المال الاسلامي "، منتدى مجلس الخدمات المالية، دبي، الامارات، ١٣ نوفمبر، ٢٠١٨.

٥٥- مجمع الفقه الإسلامي ***(IFA)*** : " إدارة السيولة في المصارف الإسلامية- دراسة تحليلية نقدية "، الدورة العشرون، المجمع الفقهي الإسلامي ***(IFA)***، مكة المكرمة، السعودية، خلال الفترة (٢٥ - ٢٩)، ديسمبر، ٢٠١٠.

٥٦- محمد الأخضر بوساحة، ابراهيم بلحمير : " تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الاسلامي "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، الجزائر، يونيه، ٢٠١٦.

٥٧- محمد هاديان : " التقلبات الدورية ومدى تأثير مقررات بازل ***III*** على الخدمات المصرفية الإسلامية- دروس من التجربة الإيرانية "، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، السعودية، يوليو، ٢٠١٧.

٥٨- محمود محمد عبدالجواد عويس، " أثر تطبيق قاعدة الغُنم بالغُرم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في المُجتمعات "، مجلة كلية الآداب، العدد (١٧)، كلية الآداب، جامعة الفيوم، الفيوم، القاهرة، يناير، ٢٠١٨.

٥٩- مرداس أحمد رشاد، بوطبة صبرينة : " الهندسة المالية كآلية لتوفير التمويل المصرفي "، مجلة إقتصاديات المال والأعمال ***GFBE***، العدد (٤٠)، الجزائر، يونيو، ٢٠١٧.

٦٠- المركز المصري للدراسات الاقتصادية : " مصر، الصين، المكسيك، دول نموذجية للشمول المالي العالمي "، العدد (٢٧٥)، أغسطس، ٢٠١٧.

٦١- المؤتمر العاشر لـــ " التحالُف الدولي للشمول المالي "، مدينة سوتش، روسيا، سبتمبر، ٢٠١٨.

٦٢- نجوى سمك، سامي السيد : " اتفاقية بازل II وإدارة المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي- دراسة تطبيقية على الحالة المصرية "، سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، أغسطس، ٢٠١٤.

٦٣- هبة عبدالمنعم : " انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (٣٥)، صندوق النقد العربي AMF، الامارات، أغسطس، ٢٠١٦.

٦٤- هشام محي الدين المسالخي : " دور المصرف الإسلامي بالمقارنة مع المصرف التقليدي "، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية، الفصل الأول، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.

٦٥- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI : " المؤتمر السادس عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية "، ٢٠١٨.

٦٦- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI : " المعيار المحاسبي رقم ١١ للاستصناع والاستصناع الموازي "، البحرين، ٢٠١٠.

٦٧- وسام حسن فتوح : " التكنولوجيا الرقمية بين مكافحة الجريمة المالية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل إقتصاد أفضل "، اتحاد المصارف العربية، العدد (٤٤٧)، بيروت، لبنان، ٢٠١٨.

٦٨- وليد هويمل عوجان : " أداء المؤسسات المالية الاسلامية في عصر العولمة "، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم (٤٧٩)، القاهرة، ٢٠٠٥.

ثالثاً: الرسائل العلمية :-

١- أحمد عبدالحميد عبدالحي : " استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٤.

٢- بو ضياف جهاد : " إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري "، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٥.

٣- حمزة علي صبحي : " دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي بالتطبيق على المصارف الإسلامية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٤- رنا مكرم عبدالتواب : " دور البنوك الاسلامية في تمويل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية (دراسة حالة البنوك الاسلامية في مصر) "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، ٢٠١٧.

٥- عائشة الأسود : " مخاطر التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الإسلامية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، ٢٠١٥.

٦- محمد نوح علي سلمان معابدة، " قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي "، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٨.

رابعاً: المراجع الإنجليزية :-

١- *Abdulah، M. and M.A. Omar: " **Does Islamic Bank Promote Economic Growth and Poverty Reduction in Indonesia? An ARDL Bound Testing Approach** "، International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management، ٢٠١٠.*

٢- *Bank Indonesia: " **Indonesian Islamic Banking Outlook ٢٠١٠** "، Bank Indonesia، ٢٠٠٩.*

٣- *Bank Negara Malaysia: "**Financial Sector Blueprint ٢٠١١ - ٢٠٢٠** ".*

٤- *Definition and profiles of credit Risk: " **Guiding principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) offering only Islamic financial services** "، IFSB، ٢٠٠٥.*

٥- *Noraini Mohd. Ariffin: "* ***Somissmes on Murabahah Practices*** *"، Journal of Islamic Economics، Banking and Finance، ٢٠٠٧.*

٦- *Norma Md. Saad & All: "* ***Macro Economic Application in South Esat Asian Countries*** *"، International Islamic University of Malaysia Press، Kuala Lumpur، ٢٠٠٤.*

٧- *Principle ٢,١ (Credit Risk): "* ***Guiding principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) offering only Islamic financial services*** *"، IFSB، ٢٠٠٥.*

٨- *Principle ٢,٤ (Credit Risk): "* ***Guiding principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) offering only Islamic financial services*** *"، IFSB، ٢٠٠٥.*

٩- *Sayed Abbas: "* ***Operational Models for Ijarah Istisna*** *"، Culture& Research Institution، ٢٠٠٨.*

١٠- ***World`s Islamic Finance Market*** *"، Report، ٢٠١٦.*